

دور المشاريع الصغيرة في تحقيق
التنمية الاقتصادية

12



ما أسباب طغيان وروج الملابس التركية
على مثيلاتها الصينية؟

8-9



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصاد

العدد (1763) السنة السابعة - الثلاثاء (6) نيسان 2010

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

تقرير: أسواق النفط والغاز تتجه إلى تعزيز الاستثمار الخارجي

تراجع أبرز البورصات العربية مع بدء تداولات الربع الثاني

5



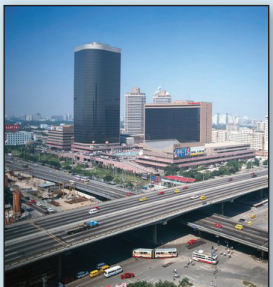
اليابان: زيادة مبيعات
تويوتا مع تحسن ثقة الشركات
في الاقتصاد

10

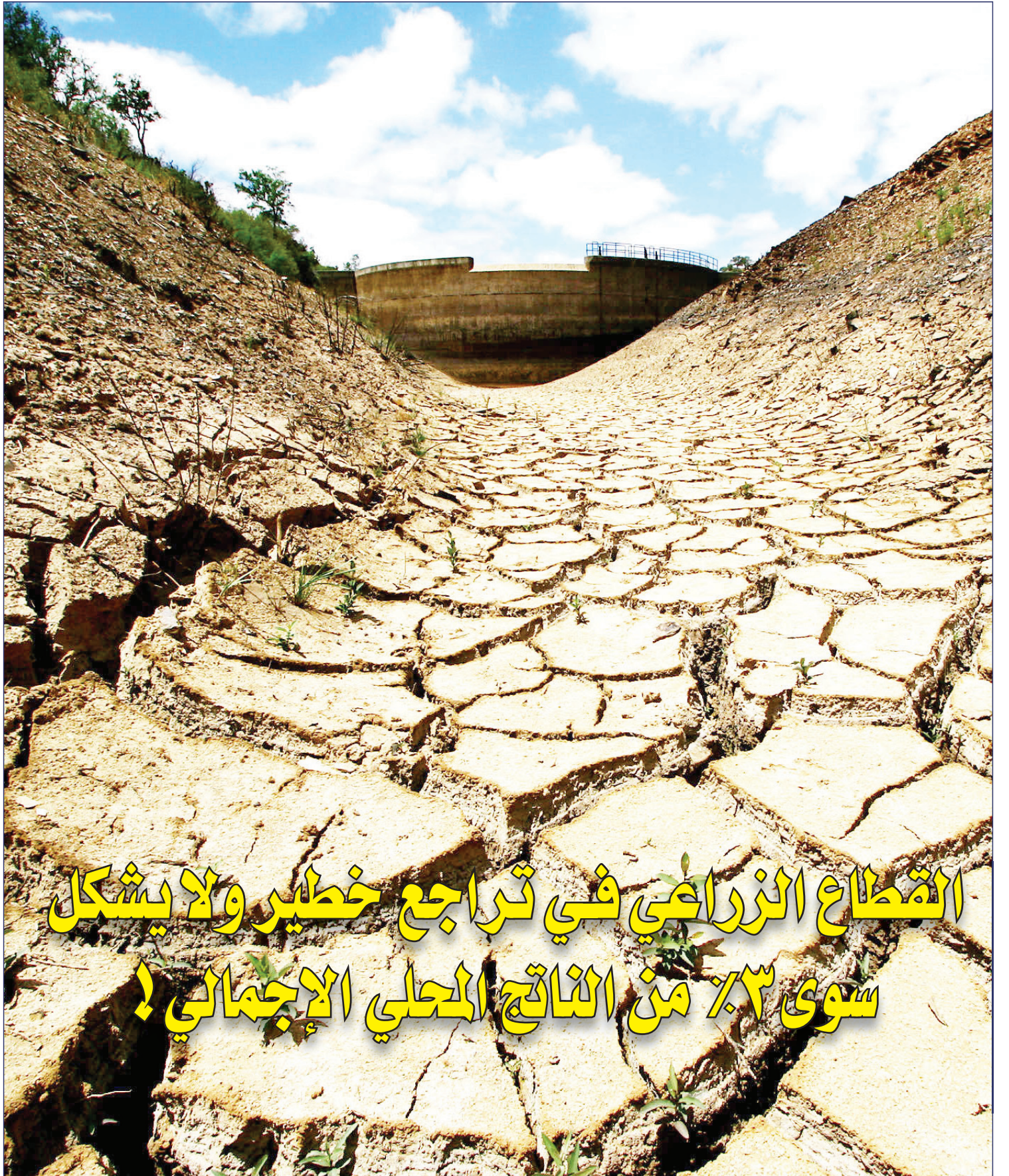


نحو وضع موازنة شفافة
للعراق

15



هل بمقدور الغرب
اختراق سور الصين
العظيم؟



القطاع الزراعي في تراجع خطير ولا يشكل سوى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي!

تقرير: أسواق النفط والغاز تتجه إلى تعزيز الاستثمار الخارجي

الشارقة / خاص بالمدي الاقتصادي

أكد تقرير للطاقة وجود تحديات كبيرة في القطاعات الاقتصادية كافة أفضت الى الكثير من التغيرات والتعديلات على مضمون ومحتوى خططها الحالية والمستقبلية.

ولفت التقرير الى ان هذا التحول الحاصل يأتي على مضمون الاستثمارين الداخلي والخارجي في قطاعات النفط والغاز ليشكل المحرك الرئيس لحركة رؤوس الأموال العالمية عبر الحدود، في ظل انخفاض تلك الاستثمارات من حيث الكم والنوع والمدة الزمنية في القطاعات الاستثمارية الأخرى نظرا لارتفاع مستوى المخاطر المصاحبة، فيما بقي قطاع النفط والغاز في أفضل حالاته مستقطبا جميع الاهتمامات الاستثمارية للشركات المتخصصة والقطاع العام من دون تمييز، لتشهد الفترة الحالية حراكا ملموسا على الاستثمارات المقابلة للاستثمار الأجنبي لدى الدول المنتجة للنفط والغاز.

وأشار التقرير الى بروز رغبة للدول المنتجة للنفط للتوسع الخارجي في استثماراتها سواء كان لدى قطاعات الطاقة، وبشكل خاص في مد أنابيب النفط وإنشاء مصافي التكرير في بلد المستورد أم قطاعات تنموية اقتصادية أخرى، ويعكس هذا الحراك تغييرا جوهريا على مضمون الاستثمار، الذي كان يتركز على جذب الاستثمارات الأجنبية لاستغلال الفرص لدى الدول المنتجة وحقوق النفط والغاز لديها في غالب الأحيان.

وعد التقرير ان مضمون هذا الحراك يؤكد رغبة بعيدة النظر من قبل الدول المنتجة للنفط والغاز التي تتمتع بفوائض نقدية كبيرة في الوقت الحالي في تنويع وتوسيع استثماراتها الخارجية تحقيقا لمبدأ التنمية المستدامة على المستويين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى استغلال بعض الفرص الاستثمارية الجيدة لدى الدول الصناعية والدول المستهلكة للنفط عن طريق الدخول في شركات أو استحواذات في ظل ظروف تراجع وتيرة الطلب وانخفاض أسعار الأصول لديها.. في المقابل فإن درجة وحدة التنافس بين الشركات الأجنبية للفوز في مناقصات وعقد اتفاقيات بشأن حقوق النفط والغاز والطاقة المتجددة لا زال على حاله وخاصة في ظل التراجع الحاصل على عدد المشاريع الممنوحة تنفيذها خلال الفترة القادمة نظرا لصعوبة تقدير الظروف والمعطيات لفترات متوسطة وطويلة،

فيما تسهم هذه الاتجاهات في مزيد من الدعم والنشاط لدى قطاع الطاقة بجميع مضامينه بالإضافة إلى جميع القطاعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة ، وتعمل على إيجاد تكتلات جديدة لشركات النفط والغاز والطاقة المتجددة من قبل المنتجين والمستهلكين، كما تعمل على تقريب وجهات النظر وتقليل التباينات التي تؤثر سلبا على مخيلات ومخرجات القطاع وتؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي على اعتبار أن قطاع الطاقة هو المحرك والداعم الرئيس لنمو الاقتصاد

العالمي في ظل ظروف الأزمة.

ولخص التقرير كعادته أهم الأحداث في قطاع الطاقة خلال الأسبوع الماضي في كل من:

الإمارات

حيث أشار المدير التنفيذي لشركة نفط الهلال وعضو مجلس إدارة شركة دانة غاز (ش.م.ع) مجيد جعفر إلى أن صناعة الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط ما تزال في مراحل التطور الأولى مقارنة مع غيرها من المناطق، ولم تصل بعد إلى مرحلة

الاستغلال الكامل لموارد الغاز الطبيعي التي تتركز بها المنطقة، جاء ذلك في كلمة ألقاها جعفر في جلسة اليوم الأول للقيمة السنوية الرابعة عشرة للغاز في الشرق الأوسط، التي انعقدت في أبوظبي خلال الفترة من ٢٨ ولغاية ٣١ آذار الماضي مؤكداً أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على ٤١ بالمئة من موارد الغاز العالمية إلا أن حصتها من الإنتاج العالمي لا تتجاوز ١٢ بالمئة، مسلطا الضوء على النمو السريع الذي تشهده صناعة الغاز الإقليمية بفعل الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي ونمو

الصناعات المحلية، حيث أدت هذه العوامل إلى زيادة الطلب على محطات توليد الطاقة الكهربائية، منوهاً بأن صناعة الغاز الطبيعي في المنطقة بحاجة إلى استثمارات تزيد على ١٦٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة وفقا لدراسة أجرتها الشركة العربية للاستثمارات البترولية (إبيكوب).

من جهة ثانية، طرحت شركة أبوظبي لصناعات الغاز (جاسكو) مناقصة تعديلات معالجة الغاز في حقل باب البكري الذي يتكلف نحو ٩٣ مليون درهم. ويشمل

العقد تزويد الحقل بمبردات ومضخات جديدة. وطلبت الشركة تأهيل الشركات المنافسة وتقديم العروض الفنية في موعد لا يتجاوز ١٤ نيسان.

يذكر أن قائمة الشركات المنافسة تشمل كوستن البريطانية وتكنيب وليتوين الفرنسيين، والمشروع جزء من برنامج بملار دولار لزيادة إنتاج حقول عصب وباب وبوحصا والرويس من الغاز إلى ١٤٠ مليون قدم مكعب يوميا وزيادة طاقة المعالجة والتوزيع.



المفتش العام في وزارة الاتصالات؛ اتخاذ إجراءات قانونية لـ (١٦٦) حالة فساد إداري ومالي

بغداد / المدى الاقتصادي

بصفتنا جهة رقابية قمنا بتثبيت عدد من الملاحظات والسلبيات التي شابها أثناء ادائها ،وتم اجراء التحقيق والتدقيق في الكثير من العقود المبرمة مع شركات الصيانة في البصرة وبغداد وكركوك والنجف وتم القيام بعدد من الاجراءات الصارمة بحق تلك الشركات ،ومن خلال ملاحظتنا لعملنا خلال المدة الماضية في هذا الموضوع نرى ان تقوم بمهمة صيانة الخطوط الهاتفية ملاكات شركة الاتصالات والبريد ذاتها بعد تقديم الدعم والتحفيز لها من اجل تنشيط العمل بالشكل المطلوب ،وهناك خطة معدة لهذا العام ٢٠١٠ اسهمت فيها ملاكات المكتب لمتابعة اعمال صيانة خطوط الهاتف الارضي ومراقبة حدوث اي حالة من حالات الفساد الاداري والمالي وهدر المال فيها.

* ماذا عن مشاركتكم في ورشة عمل للستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؟

– كلفنا بالمشاركة في ورشة عمل في لجان الخبراء الموسعة ضمن مايعرف بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة من(٢٠١٠-٢٠١٤) ومن ضمنها آليات تطبيقها تشكيل فريق موسع يتألف من بعض المفتشين العموميين في الوزارات وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ،والتي ترأسها القاضي رحيم العكلي رئيس هيئة النزاهة وبالتعاون والتنسيق مع مكتب الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات،والهدف من اقامة الورشة تطبيق الاستراتيجية ووضع المناهج التنفيذية المناسبة لها.

ولقد تم تكليفي من قبل اللجنة التي ترأسها احد المفتشين العامين لوضع الاطر التشريعية والمؤسسية لتطبيق الاتفاق الاول للاستراتيجية، وهي ضمن جهود للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

* ماذا عن خططكم المستقبلية؟

– في طبيعة الحال كل تشكيل لا يضع تخطيطاً مدروساً او قراءة مسبقة لمستقبله ليس بمقدوره الاستمرار في العمل وتحقيق النجاح فيه،ونحن في مكتب المفتش العام بوزارة الاتصالات ثبتنا عدداً من الملاحظات التي تعيق عملنا و في المقابل ايضا احراز المرتكزات التي تعزز عملنا للنهوض بواقع العمل وقمنا بوضع خطة مدروسة لمعالجة عدد من الظواهر السلبية ومنها استغلال شركات الهاتف النقال للبنى التحتية التابعة للوزارة ولقد تم تحديد تلك الخروقات وادراجها ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الاداري والمالي ، وتلك الشركات ليس بامكانها الاستمرار في تلك الخروقات لانها بحاجة الوزارة وبناها التحتية التي ليس بمقدورها الاستغناء عنها سواء كان في الحاضر ام في المستقبل مثل تاجير الايوانات والابراج والمواقع المختلفة التابعة لشركة الاتصالات والبريد ،اذ ان العلاقة بين الجانبين تبادلية وما على الشركات تلك الا سداد مايمتها من مبالغ لصالح شركة الاتصالات والبريد والوزارة،وتم تشكيل لجان بهذا الشأن من المكتب وبقية اقسام الوزارة وتم الكشف عن الكثير من المبالغ المترتبة بذمة شركات الهاتف النقال وتم استحصل مبلغ قدره خمسة ملايين دولار لصالح شركة الاتصالات والبريد من شركتي زين واسيا سيل.

اما بخصوص المبالغ المتراكمة على تلك الشركات لاستعمالها بوابات النفوذ التابعة للدولة بموجب العقد المبرم بين تلك الشركات وهيئة الاعلام والاتصالات ،والذي لم تلتزم به حتى الآن،ولنا مطالبات للجهات التشريعية والتنفيذية العليا لالزام تلك الشركات بامرار مكائاتها واتصالاتها عبر بوابات النفوذ التابعة للوزارة التي تكلفت بصور قرار من مجلس الوزراء بهذا الصدد.

يعد مكتب المفتش العام من الجهات الرقابية التي تراقب اداء الوزارات وتشخيص حالات الفساد المالي والاداري والحد من حالات الهدر في المال العام واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين والمقصرين،ومكاتب المفتشين العامين الموجودة في الوزارات مشكلة بموجب القرار (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ من قبل سلطة الائتلاف المنحلة ،انطيت لها مهام اخضاع اداء الوزارات للمراجعة المستمرة من خلال وسائل الرقابة القانونية للحيلولة دون حدوث حالات من الهدر للمال العام او تبديد او تبذير او استغلال للسلطة في هذا الصدد.

ومن اجل الاطلاع على مهام مكتب المفتش العام في وزارة الاتصالات والاجراءات التي تم اتخاذها في موضوع مكافحة حالات الفساد المالي والاداري وغيرها من المحاور كان هذا اللقاء مع المفتش العام في الوزارة.

* ما حجم الفساد المالي والاداري الذي تم رصد من قبلكم في وزارة الاتصالات؟

– يتمثل عملنا في مكتب المفتش العام في وزارة الاتصالات القيام بعدد من الاجراءات لتحقيق المهام المكلفين بها في الحد من حالات الفساد المالي والاداري وتجنب حدوث حالات الهدر في المال العام من خلال القيام باجراءات التفتيش والتحقيق والتدقيق وتقويم الاداء الحكومي ،ومنذ تولينا مهامنا في المكتب في شهر اب ٢٠٠٩ وحتى الان قمنا باتخاذ اجراءات قانونية لـ (١٦٦) حالة من قضايا الفساد الاداري والمالي وبعض الخروقات في العمل الوظيفي ،حيث تم توجيه عقوبات ادارية وانضباطية مختلفة بحق الموظفين المخالفين والمقصرين تنوعت بين لفت النظر والانذار والتوبيخ وقطع الراتب والفصل والعزل التي تعد من اشد العقوبات في قانون انضباط موظفي الدولة العراقية النافذ.

و ان وزارة الاتصالات تعد من الوزارات المهمة والحيوية التي تعنى بقطاع ستراتيحي ويأتي من حيث الاهمية الاقتصادية بعد النفط في الدول النفطية والاول في الدول غير النفطية ،وهو بحاجة الى دعم متواصل من قبل جميع الجهات، ونحن في مكتب المفتش العام في وزارة الاتصالات نبذل قصارى الجهود من اجل انجاز مهامنا بالكامل ونطمح في الوقت ذاته الى دور اكبر في المستقبل بعد تذليل العقوقات التي تعترض عملنا متمثلة بقلة ملاكاتنا التي تبلغ (٨٠) موظفا برغم كثرة مراكز الاتصالات والانترنت التابعة للوزارة ،وكذلك قلة التخصيصات المالية التي لا تتناسب مع حجم المهام الموكلة لمكتب المفتش العام.

* هناك بعض مشاريع في قطاع الاتصالات اصابها بعض التلكؤ في التنفيذ،هل وراء ذلك حالات من الفساد المالي والاداري ؟

– من المعلوم ان الشبكة الهاتفية تعرضت الى اضرار بليغة من جراء العمليات العسكرية وقدم الشبكات الهاتفية وهذه الاسباب وراء تردي خدمات الهاتف الارضي وعدم تقديمها للموطن بالشكل المطلوب الذي نتمناه في الوزارة ،الا اننا في الوقت ذاته عازمون على إعادة الشبكة الهاتفية الارضية الى سابق عهدها ، وتم التعاقد في هذا السياق مع شركات صيانة للخطوط الهاتفية في بغداد والمحافظات ،وهي تجربة مع شديد الاسف لم تكن بالمستوى المطلوب الذي عولت عليه الوزارة، لان تلك الشركات لم تف بالتزاماتها المنصوص عليها في العقود المبرمة مع الشركة العامة للاتصالات والبريد ،ونحن في مكتب المفتش العام

للبترول". وستتولى "بتروفاك" أعمال الهندسة والتموين بالمعدات والتركيب والتفويض المتصلة بمرافق تحلية الغاز في الموقعين اللذين يشمان مرفقاً لتحديث عملية استخراج الكبريت في مرفق NGL-٣ في مسييد ومرفقاً لاستخراج الغاز الحامض في Arab-D في دخان، من المتوقع أن يبدأ العمل على المشروع قريباً وأن ينجز في غضون ٣٨ شهراً.

السعودية

وافق البنك الإسلامي للتنمية على تقديم قرض بمبلغ ١٢٠ مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الجبيل للتكرير والبتروكيماويات. ويعد مشروع الجبيل للتكرير والبتروكيماويات من مشروعات التكرير العملاقة بالسعودية حيث تبلغ التكلفة الكلية للمشروع نحو ١٢,٨ مليار دولار وتموله جميع البنوك السعودية والصندوق السعودي للتنمية الصناعية وصندوق الاستثمارات العامة وبنك باركليز وبنك جي بي مورغان ودونتش بنك وبنك اتش اس بي سي وبنك بي ان بي باريباس وسيتي غروب. وسيتم إنشاء المصفاة خلال أربع سنوات وتقوم بإنشائها شركة ارامكو نوتال للتكرير والبتروكيماويات التي تملكها ارامكو السعودية بنسبة ٦٢,٥٪ وتوتال الفرنسية بنسبة ٣٧,٥٪ وسيقوم فريق إدارة المشروع من الشركتين بالإشراف على الأعمال اليومية لإنشاء بمساعدة شركة تكنيب الايطالية، كما ستنتج المصفاة ٤٠٠ ألف برميل يوميا من الخام الثقيل وتحيله إلى منتجات تقطير وبتروكيماويات.

من جهة ثانية تدرس شركة أرامكو السعودية العملاقة للنفط ومؤسسة داو كيميكا الأمريكية نقل موقع مجمع البتروكيماويات الضخم الذي تعترزمان إنشائه إلى الجبيل.. يذكر أنه عند إعلان خطط بناء المجمع الذي يتكلف أكثر ٢٠ مليار دولار وقع اختيار أرامكو ودو المبدئي على رأس تنورة حيث توجد أكبر منشأة نفطية بحرية في العالم لإقامة المجمع الذي من المقرر أن ينتج ثمانية مليارات طن من البتروكيماويات سنوياً، إلا أن تكلفة استصلاح الأرض في رأس تنورة وازدحام الموقع جعل داو وأرامكو يعيدان النظر في خططهما.

الكويت

تخطط شركة نفط الكويت لحفر ٢٠٠ بئر في حقل الرتقة تكوين فارس السفلى في شمال الكويت للنفط الثقيل بمق يقارب ٦٠٠ قدم بحلول عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ وضعت الشركة خططاً لمشاريع من بينها حفر تلك الآبار حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع قرابة ٥٩ مليون دينار علما أن تكاليف المرحلة الأولى من المشروع سوف تكون أعلى من تكلفته للمرحلة الثانية. وإذا لم يتم حفر هذه الآبار في حقل الرتقة حسب خطة حفر الآبار وفقا لبرنامج تطوير شمال الكويت لاحتياجات وإنتاج النفط الثقيل سيؤدي ذلك إلى تأخر في تحقيق هدف زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الثقيل الذي يقدر بـ ٦٠ ألف برميل يوميا.

العراق

حيث توقعت رويال داتش شل أن ينتج حقل مجنون النفطي في العراق ١٧٥ ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا في ٢٠١٢، حيث أبلغ منير بوعزيز نائب رئيس شل لمشاريع الغاز المسال الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤتمرا للصناعة أن أكبر حقل نفط في العراق ينتج حاليا ٥٠ ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا، وفي وقت سابق هذا العام وقعت شل وبتروناس الماليزية عقدا نهائيا لتطوير حقل مجنون أحد أضخم حقول النفط في العالم. ويبلغ هدف الإنتاج النهائي للحقل ١,٨ مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا. كما يتوقع أن تستكمل الأعمال الإنشائية لمشروع بيرل لتحويل الغاز إلى وقود سائل في قطر بنهاية عام ٢٠١٠ وأن يبدأ الإنتاج في ٢٠١١.

قطر

اتفقت شركة نوتال الفرنسية للنفط مع قطر على الاستثمار بشكل مشترك في مشروعات إنتاج بغرب إفريقيا، ولم تتوفر أي تفاصيل مالية، وتقوم الشركة على اتخاذ قرار بالاستثمار سويا من دون تحديد مسبق لأي مشروع في إفريقيا، وتأتي هذه الخطوة التي اتخذتها قطر تحقيقا لهدفها الرامي إلى تنويع موارد اقتصادها، يذكر أن ثمانية بالمئة من إنتاج نوتال يأتي من قطر.

من جانب آخر، أعلنت شركة قطر غاز أنها بصدد افتتاح مصفاة لغاز إحدى أكبر مصافي المكثفات في العالم في ٦ نيسان الجاري، يذكر أن المصفاة هي الأولى من نوعها في دولة قطر، وستشارك في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدولة قطر وهو ما يعني التزام "قطر غاز" المستمر بخلق صناعات وفرص جديدة. ويأتي افتتاح مصفاة لغاز ليؤكد التعاون الوثيق بخصوص تطوير حقل الشمال من قبل "قطر غاز" و"رأس غاز" وباقي شركات مدينة رأس لغاز، حيث تعمل المصفاة حاليا بسعتها الكاملة ويتم نقل جميع المنتجات إلى أحواض التخزين. وتبلغ القدرة الإنتاجية للمصفاة ٦١,٠٠٠ برميل في اليوم من النافثا، و ٥٢,٠٠٠ برميل في اليوم من وقود الطائرات و ٢٤,٠٠٠ برميل في اليوم من زيت الغاز و ٩,٠٠٠ برميل في اليوم من زيت الغاز و ٩,٠٠٠ برميل في اليوم من غاز البترول المسال، كما أن المصفاة التي تبلغ سعتها الإجمالية ١٤٦,٠٠٠ برميل في اليوم بدأت الإنتاج في أيلول الماضي وهي أول مصفاة للمكثفات في قطر وتستخدم مكثفات الحقول المنتجة من مصانع قطر غاز ورأس غاز. وكانت شركتا "جي اس" للهندسة والبناء و"دايوو" للهندسة والبناء قامتا بأعمال الهندسة والاقتناء ومقاولو البناء لهذا المشروع، وعملت الشركتان عن كثب مع مقاوليهما من الباطن لمدة تزيد على ٣٦,٨ مليون ساعة عمل مع وقوع حادث واحد مضيع للوقت.

وفازت شركة "بتروفاك" بعقد بقيمة تزيد عن ٦٠٠ مليون دولار ينص على إنشاء مرافق تحلية غاز في منطقتي مسييد ودخان الصناعيتين من شركة "قطر

تراجع أبرز البورصات العربية مع بدء تداولات الربع الثاني

دبي / CNN

تراجعت أبرز أسواق المال العربية نهاية الأسبوع الماضي مع دخول اليوم الأول من الربع الثاني من العام، وشهدت معظم الأسواق عمليات جني أرباح، كان أوسعها في سوقي الكويت وأبوظبي. ففي الكويت، أنهى مؤشر سوق الأوراق المالية يومه متراجعا بنحو ٥٨ نقطة، ليستقر عند مستوى ٧٤٧٥ نقطة، بضغط من جميع قطاعات السوق، خصوصا الشركات غير الكويتية والبنوك. وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو ٦,٢٩٨ مليون سهم بقيمة ٣,٦٩ مليون دينار كويتي، بينما تراجعت مؤشرات القطاعات الثمانية، يقودها قطاع الشركات غير الكويتية الذي فقد ١٠٦ نقاط، تلاه قطاع الصناعة بخسارة ٨٧ نقطة، ثم قطاع البنوك بتراجع قدره ٤٩ نقطة.

وحقق سهم شركة استراتيجيا للاستثمار أعلى مستوى بين الأسهم الراجعة، مرتفعا بنسبة ٣,١١٪. بينما مني سهم شركة المال للاستثمار بأكبر تراجع من بين الأسهم الخاسرة بنسبة بلغت ٤,٨٪.

أما في الإمارات العربية، فتباينت إغلاقات سوقي البلاد، إذ أنهت سوق دبي يومها على ارتفاع بنحو ٠,٩٪ بدعم



منها ارتفاعا، في حين انخفضت أسعار أسهم ١٣ شركة أخرى. وحل سهم "إعمار" في المركز الأول من حيث الشركات الأكثر نشاطا بتداول ما قيمته ٢٣٠ مليون درهم إماراتي، موزعة على ٥٨,١ مليون سهم من خلال ١٤٤٥ صفقة، في حين قاد سهم "مجموعة أغذية" الأسهم الراجعة مرتفعا ٥,٨٪، ومنى سهم "دار التمويل" بأكبر خسارة مسجلا ٩,١٩٪.

وفي بورصة مسقط، سجل مؤشر الأسهم العمانية أعلى مستوى له في أكثر من ستة أسابيع، بعدما صعد بنحو ٠,٣٨ في المئة إلى مستوى ٦٧٢٣ نقطة، بينما تراجعت حدة بيع جني الأرباح في قطر، ليرتفع مؤشر الدوحة بنحو ٠,١٣٪، ويستقر عند مستوى ٧٤٧١ نقطة.

وفي البحرين، حيث أصغر الأسواق المالية الخليجية، تراجع مؤشر البورصة بنحو ٠,٣٢٪، بضغط من قطاع البنوك، ليهبط إلى مستوى ١٥٤٢ نقطة، بعدما

فقد نحو خمس نقاط من قيمته. أما الأسهم الأردنية، فأنهى مؤشرها يومه على ارتفاع بنحو ٠,٥٣٪، ليصل إلى مستوى ٢٥٣١ نقطة، بدعم من أسهم البنوك، في حين صعد مؤشر البورصة المصرية بنحو ٠,٨٤٪، لينتهي يومه عند مستوى ٦٨٦٣ نقطة.

بخسارة ثقيلة، لتراجع مؤشره بنحو ١,٣٧٪، تبعه مؤشر البنوك بفقدان نحو ٠,٧٥٪.

ووفقا لبيانات هيئة سوق المال الإماراتية، فقد بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها ٥٦ من أصل ١٣٣ شركة مدرجة، حققت أسعار أسهم ٣١ شركة

في حين نقصت القيمة السوقية للأسهم بنحو ٣,٨١ مليارات درهم لتصل إلى ٤١٨,٧٣ مليار درهم.

وحققت سوقا دبي وأبوظبي تعاملات بقيمة ٧٤٠ مليون درهم، بعد تداول نحو ٣٤٠ مليون سهم عبر أكثر من سبعة آلاف صفقة، بينما منى قطاع الخدمات

من أسهم قيادية، بينما تراجع مؤشر أبوظبي بنسبة ١,٦٨٪ بعدما تعرض لضغط البيوع في قطاعي الاتصالات والبنوك.

وفي المحصلة، تراجع مؤشر سوق الإمارات الذي يقيس أداء السوقيين بنحو ٠,٩٪، ليغلق عند مستوى ٢٨٦٦ نقطة،

إدارة أوباما تؤجل رفع تقرير إلى الكونغرس عن السياسات النقدية

واشنطن / وكالات

كشفت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنها دأبت على تأجيل رفع تقرير إلى الكونغرس عن سياسة العملات وسط دعوات من المشرعين تطالب بالإشارة إلى الصين كبلد يتلاعب بالعملات بشكل يسبب ضررا للاقتصاد الأمريكي.

وأعلن وزير الخزانة الأمريكي تيموثي جيتنر السبت الماضي أنه سوف يؤجل نشر التقرير الذي كان من المتوقع أن يصدر في الخامس عشر من الشهر الجاري، وذلك لأنه يرى أن العديد من الاجتماعات واللقاءات الدولية عالية المستوى التي ستعقد خلال الأشهر المقبلة ستكون أفضل سبيل لتعزيز وضع الولايات المتحدة ومكانتها.

وقال جيتنر: إن وزارته لم تقرر بعد ما إذا كانت سوف تشير إلى الصين كمتلاعب بالعملات في تقرير السياسات النقدية المتعلقة بالشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة، والذي يُرفع إلى الكونغرس مرتين في العام.

توازن تجاري

لكن الوزير الأمريكي قال في بيان أصدره: "يتعين على الصين تبني سعر صرف عملات يكون التركيز فيه على الأسواق بشكل أكثر، وذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن في عجز الميزان التجاري بينها وبين الولايات المتحدة".

يُشار إلى أن العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين بلغ العام الماضي ٢٢٦,٨ مليار دولار أمريكي، وهو الاختلال



برفع قيمة عملتها مقابل الدولار. في غضون ذلك رفضت الصين الضغط الذي يمارسه المشرعون الأمريكيون في هذا المجال، واتهمت واشنطن بممارسة نوع من الحمائية التجارية التي تقول بكين إنها تضر بالتعافي الاقتصادي العالمي، وتصر الصين أيضا على القول إنها لا تعتمد السعي إلى تحقيق فائض تجاري مع الولايات المتحدة.

يُذكر أنه من شأن الإشارة إلى الصين على أنها بلد يتلاعب بالعملات أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات بين البلدين، مع وجود مخاطر من احتمال فرض عقوبات تجارية أمريكية على بكين في حال فشل الطرفين بالتوصل إلى حل للمشكلة.

وكانت إدارة الرئيس أوباما قد سارت على خطى الإدارة السابقة برئاسة جورج دبليو بوش، ورفضت اعتبار الصين رسميا كمتلاعب بالعملات، معتقدة أنها باتباع مثل هذا نهج أنها قد تنجح بإقناع الصينيين أن من مصلحتهم السماح برفع قيمة عملتهم الوطنية، وتصر الصين على القول إنها لا تعتمد السعي إلى تحقيق فائض تجاري مع الولايات المتحدة.

تأتي هذه التطورات الاقتصادية في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات السياسية بين البلدين تطورا لافتا. فقد رحب البيت الأبيض يوم الخميس الماضي بقرار الصين حضور الرئيس هو جينتاو إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تضيفه الولايات المتحدة في وقت لاحق من الشهر الجاري.

تشريع جديد يدعو إلى فرض عقوبات تجارية صارمة على الصين في حال أخفقت

ممارسة تجارية غير عادلة، كما كشف ١٤ عضوا في مجلس الشيوخ أيضا عن وجود

الاقتصادي الأكبر مع أي دولة أخرى. ويقول المصنعون الأمريكيون إن اليون الصيني يجري تقدير قيمته بنسبة تقل ٤٠ بالمئة عن قيمته الفعلية، وهذا هو سبب كبير وراء العجز التجاري الهائل بين الولايات المتحدة والصين.

ويجادلون أيضا بالقول إن من شأن اليون أكثر قوة مقارنة بالدولار الأمريكي أن يجعل السلع الأمريكية في الصين أقل تكلفة، بينما يجعل البضائع الصينية أكثر كلفة بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين.

ويتعين على الصين تبني سعر صرف عملات يكون التركيز فيه على الأسواق بشكل أكثر، وذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن في عجز الميزان التجاري بينها وبين الولايات المتحدة.

وتأمل الإدارة الأمريكية أن تسمح الصين مرة أخرى برفع قيمة عملتها اليون مقابل الدولار الأمريكي، وذلك كسبيل لتضييق الهوة التجارية الموجودة حاليا بين البلدين، وذلك كما فعلت الصين أواسط عام ٢٠٠٨ عندما بدأ حجم صادراتها إلى الخارج يتراجع بشكل كبير بسبب الانكماش الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

وكانت مجموعة مكونة من ١٣٠ عضوا في الكونغرس قد بعثت قبل أسبوعين برسالة إلى الإدارة الأمريكية تحثها فيها على اعتبار الصين كمتلاعب بالعملات.

ودعا النواب أيضا وزارة التجارة الأمريكية إلى فرض عقوبات تجارية على الصين، على أساس أن نظامها النقدي يمثل



طوكيو / وكالات

أشار مسح رئيسي للشركات اليابانية إلى استمرار زيادة ثقة الشركات في مستقبل الاقتصاد الياباني. وكشف مؤشر تانكان لبنك اليابان المركزي أن ثقة الشركات تحسنت للربع الرابع على التوالي.

وترأست الانباء مع ارتفاع مبيعات شركة تويوتا لصناعة السيارات في السوق المحلي بنسبة ٥٠,٧ ٪ الشهر الماضي. وضيف إلى تلك الانباء الايجابية خبر ارتفاع قيمة اسهم شركة التامين (كاي ايشي لايف) بنسبة ١٤ ٪ مع عودة

التداول في اسهم اكبر شركة مسجلة في البورصة. ويصدر مؤشر تانكان استنادا إلى مسح يجري على ١٠ الاف شركة ويقيس عدد الشركات التي ترى أن مناخ الأعمال أفضل، مطروحا منه عدد الشركات التي ترى المناخ أسوأ.

وخلص المسح إلى أن الشعور الإيجابي لدى كبرى شركات التصنيع هو في أفضل حالاته منذ ايلول ٢٠٠٨، وكانت قراءة مؤشر تانكان في آذار ١٤ نقطة مقابل ٢٥ نقطة في كانون الاول الماضي. وتخطط كبرى الشركات لخفض

استثمارها الراسمالي بنسبة ٠,٩ ٪ خلال عام، مقابل تخفيض مستهدف بنسبة ٣٠ ٪ قبل عام. كما زاد عدد الشركات التي توقع ارتفاع العائدات، إذ توقعت نسبة ٤٩,٣ ٪ منها ارتفاع ارباحها هذا العام، مقابل نسبة ٢١,٥ ٪ فقط في مسح العام الماضي.

روسيا توقع سلسلة من اتفاقات الطاقة مع فنزويلا

كاراكاس / وكالات

وقع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين سلسلة اتفاقات رئيسية مع الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز تشمل مساعدة كاراكاس في بناء محطة نووية وتدشين صناعة للفضاء.

وبرغم ذلك فقد أصر الرئيس الفنزويلي، على أن الاتفاقات بين بلاده وروسيا لا تهدف إلى "بناء تحالف مناهض للولايات المتحدة".

وذكرت تقارير صحفية نشرت في البي بي سي إن زيارة بوتين الأخيرة هي الأكثر أهمية منذ زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لفنزويلا في عام ١٩٩٩.

وقالت التقارير إن حكومة فنزويلا ترسل عبر هذه الزيارة وما صاحبها من اتفاقات رسالة مفادها أنه لديها الآن أصدقاء آخرون تتقاسم معهم بعض الاهتمامات في مجالات الطاقة والتسلح والعلاقات الدولية.

وقد دعي الرئيس البوليفي ايفو موراليس لمقابلة رئيس الوزراء الروسي أثناء زيارته إلى كاراكاس.

وسلم بوتين شافيز مبلغا مقدما يساوي ملايين عدة من الدولارات مقابل حقوق التنقيب عن البترول في محيط نهر أورينكو.

و أعلن الرئيس الفنزويلي بحسب التقارير أن روسيا عرضت مساعدة بلاده في إنشاء صناعة محلية تساعد في غزو الفضاء، وقال إنه "بوسعنا إنشاء محطة لإطلاق الأقمار الاصطناعية ومصنع للتجهيزات اللازمة هنا، نحن نفعل ذلك حاليا مع الصين، لكن روسيا ستساعد فنزويلا في بناء صناعتها الفضائية". وقال شافيز في مؤتمر صحفي مشترك بعد مباحثاته مع بوتين: "نحن الآن مستعدون لتصميم أول مشروع لتوليد الطاقة النووية، ومن المؤكد سيكون لأغراض سلمية، نحن لا نهدف لتصنيع قنبلة ذرية".

وتعاني فنزويلا في الآونة الأخيرة من انقطاع متكرر للطاقة الكهربائية، وتبحث عن الطاقة النووية باعتبارها الحل للمشكلة. وعلق المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بي جي كراولي على الزيارة قائلا: "في ما يتعلق بسعي الحكومة الفنزويلية لاستغلال مصادر بلادها نيابة عن الشعب، فإنه يفضل أن يكون ذلك على الأرض لا في الفضاء".

وكانت واشنطن قد أعربت في السابق عن قلقها بسبب شراء فنزويلا أسلحة من روسيا، لكن زيارة بوتين لم تشهد التوقيع أو الإعلان عن صفقات تسليح جديدة بين البلدين.

عمال يطالبون بزيادة الاجور في احتجاجات مشتركة في مصر

القاهرة / وكالات

طالبت جماعات عمالية مصرية مؤخرا بزيادة كبيرة في الحد الأدنى للاجور لمجاراة ارتفاع الاسعار وقال بعض المحللين ان تلك الجماعات قد تظهر كقوة مؤثرة في الانتخابات العامة هذا العام وانتخابات الرئاسة العام المقبل.

ونظم مئات من عمال المصانع والموظفين احتجاجا امام مجلس الوزراء للحث على تنفيذ مطالب بحد ادنى عام للاجور يبلغ ١٢٠٠ جنيه مصري ٢١٧ دولارا.

وقضت المحكمة الإدارية في مصر في الاسبوع الماضي بضرورة ان تحدد الحكومة حدا ادنى للاجور يأخذ في الحسبان ارتفاع الاسعار ولكنها لم تحدد رقما. ويقول

محتجون ان الحكومة نادرا ما تطبق احكام المحكمة.

وقال احمد عزت وهو محام من المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لرويترز بالهاتف بعد الاحتجاج ان هناك "مطلباً موحداً للقوى العمالية في مصر وهو زيادة الحد الأدنى للاجر لكي يتناسب مع ارتفاع الاسعار".

وبلغ معدل التضخم في مصر ١٢,٨ في المئة في شباط متراجعا عن ذروة بلغت ٢٣,٦ في المئة في اب ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع عالمي في اسعار السلع الأولية العالمية.

وعالجت الحكومة من قبل اضرابات متفرقة سريعا وذلك الى حد ما بتقديم تنازلات، ولكن العمل المنسق قد ثبت انه اكثر صعوبة في حله.

وقال حسام حملاوي وهو ناشط عمالي ومدون لرويترز ان "هذا اكثر ائتلاف عمالي تنوعا حتى الان يجمع بين موظفين وعمال من اجل مطلب وطني".

وكان رد فعل الحكومة المبدئي على الاحتجاجات التي تحولت الى عنف هو مجابتهتها بأمن مكثف ثم وعود بعد ذلك بزيادة الاجور.

وقال كمال الفيومي وهو عامل نسيج ان "العمال في مصر على حافة الانفجار.. العمال (مش لايقين العيش الحاف) بمعنى الكلمة وليس لهم تمثيل حقيقي في النقابات ومجلس الشعب".

ويقول بعض المحللين السياسيين ان هذه الاحتجاجات يمكن ان تتمخض عن تحالفات مع احزاب سياسية قبل الانتخابات البرلمانية التي تجري في ٢٠١٠ وانتخابات الرئاسة في ٢٠١١.

شركة (ألكوا) السعودية تخفض حصتها في مشروع ألومنيوم واسع

الرياض / رويترز

أكدت شركة التعدين العربية السعودية (معادن) أن ألكوا خفضت بأكثر من الثلث حصتها في مجمع ألومنيوم من المزمع اقامته في المملكة باستثمارات تبلغ ١٠,٨ مليار دولار وهي المرة الثانية التي يراجع فيها شريك أجنبي موقفه في الخطة. وقالت معادن التي تديرها الدولة في بيان بحسب رويترز ان حصة ألكوا تقلصت إلى ٢٥,١ ٪ من ٤٠ ٪ ووصفت الخطوة بأنها "اعادة تشكيل" لحصتها الاستثمارية في المشروع المشترك ولم تذكر تفاصيل أخرى. وتعزز الخطوة احتمال قيام الحكومة السعودية بضخ للسيولة في المشروع الحيوي ضمن جهود المملكة لتنويع موارد اقتصادها بعيدا عن النفط. ويعني خفض الحصة تراجع استثمارات ألكوا في

المشروع إلى ٢,٧١ مليار دولار من ٤,٣٢ مليار دولار. وقالت معادن التي ارتفعت حصتها في المشروع المشترك إلى ٧٤,٩ ٪ من ٦٠ ٪ ان التغيير لن يؤثر على حجم المشروع ولا موعد بدء الإنتاج، وأغلقت أسهم معادن منخفضة ٠,٣ ٪ بعد الانباء.

وهون هشام أبو جامع رئيس ادارة الاصول لدى بنك الاستثمار مجموعة بختب المالية من أثر التعديل على معادن. وقال: "التمويل المطلوب لهذا المشروع ضخم، لعل ألكوا أدركت أن تدبير التمويل سيكون صعبا. لقد التقينا بهم (معادن) منذ شهر وكانوا على ثقة من تدبير نصيبهم من التمويل، معادن تديرها الحكومة ولن تواجه مشكلة (في التمويل)".

كانت ألكوا اتفقت في كانون الاول الماضي على المشاركة

بحصة نسبتها ٤٠ ٪ في مصنع رأس الزور مع معادن بعد عام تقريبا من تخلي ريو تينتو ألكان عن حصة كانت تبلغ ٤٩ ٪ ضمن خطة مماثلة مع الشركة السعودية نظرا لعدم قدرتها على تدبير التمويل بسبب الازمة المالية العالمية، وكانت ميزانية المشروع انذاك ثمانية مليارات دولار. ومنذ اتفاقها مع ألكوا لم تصدر معادن أي اعلانات عن سير تدبير التمويل اللازم للمشروع الذي من المقرر أن يدخل الخدمة في ٢٠١٣.

وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين لدى البنك السعودي الفرنسي عن خطوة ألكوا لخفض حصتها "سيكون على الحكومة (السعودية) سداد الفاتورة.. قد يكون تطورا جيدا إذ قد يدفع الحكومة إلى المساعدة على تسريع تنفيذ المشروع".



أرض السواد تحولت إلى يباب القطاع الزراعي في تراجع خطير ولا يشكل سوى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي

***وزارة الزراعة: برغم المعوقات الكبيرة لكن الوزارة جادة في دعم الزراعة**

***الفلاحون: لا يوجد دعم كافٍ للزراعة والمستورد أغرق الأسواق!**

استطلاع / خالد عبدالأمير

لمنظومات الري بالتنقيط و(٣١٥) ساحة نوع (ماسي فور كسين) و (١٥) باذرة مسمدة (٣٧٥) طنناً من المبيدات الحشرية لمكافحة حشرات الحميرة والدوباس، وقد تم استيراد بعض الأدوية واللقاحات البيطرية لصالح الشركة العامة للبيطرة، كما تم الاتفاق المبدئي على استيراد (٧) طائرات عمودية زراعية لاستخدامها في مكافحة الحشرات والأفات الزراعية، وأضاف: إن الهيئة العامة للبحوث الزراعية أنجزت العديد من المشاريع والدعم للفلاحين فقد قامت بنشر تقنية الزراعة الكثيفة للرز (SIR) في محافظتي النجف والقادسية، كما

عقد من الزمن. وعن الدعم الحكومي للفلاحين أوضح: إن الوزارة قامت في السنة الماضية بتوزيع (٣٣٥) ألف طن من الأسمدة و (٢٧٢٥) طنناً من النايلون الزراعي، وأكثر من (٢٠٠) وحدة من المكائن والمعدات كالمحاريب والحاصدات والمضخات ومنظومات الري وكابسات التبن وغيرها من المعدات الأخرى، و(٣٠٢٥) وحدة من مستلزمات تربية النحل و(٥٠٠) طن من المبيدات الحشرية، (١٤) طنناً من بذور زهرة الشمس، وقد وصلت ألينا حديثاً (١٠٠) طاقم قدرة (١٠-١٢) حصاناً والمخصصة

الى ان مجلس الوزراء كان قد وجه بضرورة دعم أسعار النخيل وشراء التمور من المزارعين والوزارة كانت قد اشترت جميع إنتاج التمور في السنة الماضية لدعم الفلاح وتشجيعه على الاهتمام بالزراعة، حيث بلغ ما اشترته الوزارة (١٣٩) ألف طن، كما قامت الوزارة باستيراد المزروعات النسيجية وقد أهدت لنا دولة الإمارات العربية مختبراً للمزروعات النسيجية يمكننا من إجراء التجارب المهمة على أنواع المزروعات النسيجية، ووضعنا خطة لزيادة أعداد النخيل في العراق ومن المتوقع ان نرفع أعداد النخيل إلى (٣٠) مليون نخلة خلال

هناك معوقات كثيرة وخطيرة تواجه الزراعة مثل ارتفاع نسبة الملوحة والتصحر والجفاف الذي اجبر الكثير من الفلاحين على استخدام المياه الجوفية في مناطق الوسط والجنوب مما تسبب في زيادة نسبة ملوحة الأرض، ولقد تراجعت الزراعة منذ عقد الثمانينيات وحتى الآن، فعقود من الحروب والعقوبات الدولية ونقص الاستثمار واستمرار العمليات العسكرية وتقطيع الأشجار واستخدامها كحطب أثناء أزمات الوقود، كلها أثرت سلباً على القطاع الزراعي وأدت الى ارتفاع نسبة الملوحة في (٤٠٪) من الأراضي الزراعية، وتصحر ما بين (٤٠-٥٠٪) منها التي كانت مزروعة في عقد السبعينيات.

وأضاف القيسي: أن الوزارة قد وضعت خطة من ثلاثة محاور، الأول هو العناية الفعالة بالقطاع الزراعي مباشرة، والثاني هو العناية بالزراعة النسيجية، والمحور الثالث هو دعم صندوق اقراض المزارعين لافتاً

العراقيون القدماء هم أول من اكتشف الزراعة، وطورها وهم أول من أنشأ شبكات الري التي يعود تاريخها الى أكثر من (4500) عام خلت، والعراق كان يطلق عليه سابقاً أرض السواد لكثرة بساتينه وإلى عقود قليلة مضت كان يصدر من فائض إنتاجه الزراعي الى الخارج، أما اليوم فإن الزراعة قد تراجعت تراجعاً خطيراً ينذر بحصول نتائج كارثية ليس فقط باعتماد العراق على الاستيراد في سد حاجته الغذائية وجعل اقتصاده رهينة للاقتصاديات الخارجية فحسب، وإنما لفقدانه أراضيه الزراعية الخصبة وتصحرها واصبح القطاع الزراعي لا يشكل سوى 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

(المدى الاقتصادي) استطلعت جملة من الآراء بشأن أسباب تراجع القطاع الزراعي وما يواجهه من أخطار وسبل معالجتها وكانت محطتنا الاولى مع وكيل وزير الزراعة مهدي ضمد القيسي الذي قال:

أن الوزارة قد وضعت خطة من ثلاثة محاور، الأول هو العناية الفعالة بالقطاع الزراعي مباشرة، والثاني هو العناية بالزراعة النسيجية، والمحور الثالث هو دعم صندوق اقراض المزارعين

فتعود الى أسباب عدة منها، ترك الأرض دون زراعتها، واستخدام المياه الجوفية المالحه في عملية السقي، وسوء تصريف مياه البزل، كما ان انخفاض مناسيب المياه في الأنهر وخاصة في شط العرب أدى الى تغلغل مياه الخليج المالحه وامتزاجها مع مياه شط العرب، وهذه انعكست سلبا في عملية سقي المزارع والبساتين وارتفاع نسبة الملوحة بشكل كبير وخاصة في المناطق الجنوبية التي كانت من أخصب أنواع التربة في العالم أما اليوم فإنها تفقد أكثر من (٢٥) ألف هكتار سنويا وتصبح غير قابلة للزراعة.

الاستعانة بالملاكات الفنية للارتقاء بالواقع الزراعي

الدكتور (علي الحلبي) مدير المركز الوطني الاقتصادي قال:

منذ فترة ليست بالقصيرة والواقع الزراعي لبلاد الرافدين يسير من سيئ الى أسوأ، لقد دق ناقوس الخطر، وأصاب الأرض ما أصابها، فالفلاح قد هجر الأرض واخذ ينافس ابن المدينة على مصادر الرزق، والمياه شحيحة وملوثة، والدولة لم تحرك ساكنا وتركزت دول الجوار تستولي على حصصنا المائية، كما انها أهملت ما تبقى من الفلاحين المواظبين على زراعة الأرض ولم تقدم الدعم الكافي الذي يوازي حجم التحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي، لذا أصبح من الضروري ان تقوم الدولة بعقد الاتفاقيات مع الدول المتشاطئة وبإشراف الأمم المتحدة وإلزامها بإطلاق الحصص المائية للعراق ويمكن للعراق ان يستخدم التبادل التجاري الكبير مع هذه الدول كورقة ضغط من اجل تنفيذ مطالبنا وإلا فلا تبادل تجاري مع هذه الدول، كما لا بد من الإشارة إلى إن الفلاح العراقي لم يطور نفسه إلا ما ندر واخذ يعتمد على الدولة في توفير مستلزماته اعتمادا كليا منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن فطريقة السقي تعود الى آلاف السنين ولم يعرف بالطرق الحديثة للسقي بالنقيط او الرش حتى الآن علما ان إغراق الأرض بالمياه له مخاطر على الأرض فبالإضافة الى الهدر في المياه فانه يزيد من ملوحة التربة، إذا كانت الدولة عاقدة العزم على النهوض بالقطاع الزراعي، فلا بد لها من استغلال الملاكات الزراعية الفنية من مهندسين زراعيين وخريجي المعاهد الزراعية الفنية واعدايات الزراعة ومنحهم قطع الاراضي الزراعية والقروض اللازمة من المصرف الزراعي مع توفير التجهيزات الضرورية لهم، ان هذه الملاكات مؤهلة للنهوض بالواقع الزراعي وادخال الوسائل الحديثة في الزراعة، بل وستسهم هذه الطريقة في الحفاظ على ما تبقى من الاراضي الزراعية والمساهمة في رفع مستوى الإنتاج في العراق والتقليل من حجم الاستيرادات وهذه التجربة ليست جديدة في العراق فقد طبقت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وأثبتت نجاحها.



ان الملوحة طغت على (٤٠%) من الأراضي الزراعية خاصة في الوسط والجنوب، وان نقص المياه وزيادة التصحر ربما ستقضي على آمال تحسين الواقع الزراعي في العراق

والديدان إلى أن يبست وماتت، وكان بإمكانهم التصرف حيال هذا الأمر لكنهم أيضا لم يفعلوا شيئا. المهندس الزراعي (احمد جواد كاظم) أوضح إن التصحر يهدد (٩٢٪) من الأراضي الزراعية في العراق، وان من أهم أسباب التصحر هي، الاستخدام المفرط وغير المناسب للأنظمة الايكولوجية للأراضي الجافة في العالم وليس العراق فحسب، ويمكن للوضع الاقتصادي السيئ وعدم الاستقرار السياسي ان يلعبا دورا في إهمال الأرض وزيادة تصحرها، بالإضافة إلى عمليات إزالة الغابات والبساتين بسبب الزحف العمراني والرعي الجائر وسوء استخدام الثروة المائية كلها أسباب تساعد على زيادة التصحر، اما التملح فهو زيادة مفرطة في الأملاح القابلة للذوبان في التربة وتشمل الأملاح المتركمة مثل الصوديوم والبوتاسيوم والمغنيسيوم والكالسيوم والكلور والكبريت والكربونات، اما ارتفاع نسبة الملوحة

العائلة الواحدة بالإضافة الى السن المبكرة في الزواج وهذه من الأمور التي تجعل الوضع المعيشي للفلاحين وضعافا سيئا للغاية. فيما وصف المزارع (صالح يوسف العبد الله) من الكرغولية الوضع الزراعي بأنه وضع مزر والدولة غير مبالية بما وصلت إليه الأمور في هذا القطاع، مشيراً الى إصابة الأرض بأمراض وجفاف والتي تتحملها الدولة بصورة مباشرة مؤكداً ان الدولة لم تفعل شيئا حيال تركيا او إيران اللتين قطعنا المياه عن العراق وكان لديها الوسائل الرادعة لردع هاتين الدولتين. ووضح: ان التبادل التجاري بين العراق وهاتين الدولتين يبلغ مليارات الدولارات، وكان بإمكانها التلويح فقط بقطع العلاقات التجارية معهما يكفي لإعادة الأمور إلى نصابها إلا انها لم تفعل، ولم تفعل شيئا حيال الآفات الزراعية التي يجب مكافحتها بواسطة الطائرات العمودية، وتركزت آلاف البساتين تنخر فيها الحشرات

الأوضاع الأمنية، إلا ان الفلاحين لم يكن باستطاعتهم إعالة عوائلهم الكبيرة وخاصة أصحاب الأراضي الصغيرة او تلك التي تكون بعيدة عن مصادر المياه او المدن، حيث ستتكلف محصولاتهم كلفة إضافية، تؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج العراقي مقارنة مع المنتج المستورد.

التطوع في الجيش والشرطة كان ملاذنا الوحيد

المزارع (فاهم كاصد مرهون) من الديوانية، برر انخراط الكثير من أبناء الريف من المزارعين في الأجهزة الأمنية وتركهم الزراعة بالقول : إن شحة المياه والآفات الزراعية وارتفاع أجور النقل وإغراق السوق وعدم اهتمام الحكومة بالواقع الزراعي جعل الكثير من المزارعين يقدمون على هجرة الأرض والتوجه الى التطوع في الأجهزة الأمنية لإعالة عوائلهم، فما تدره الأرض لم يعد كافيا وكلنا يعلم ان سكان الأرياف يتميزون بكبر عدد

قامت بتجارب الشتل الميكانيكي للرز في هاتين المحافظتين، وذلك لتقليل كمية البذور المستخدمة ورفع غلة الدونم، كما قامت بتنفيذ مشروع حنطة البرغل صنف (ام ربيع/٥) في محافظات (كربلاء - النجف - بابل) للإكثار من الحنطة الخشنة بالإضافة الى توزيع كباش ونعاج محسنة على المربين من الأغنام العواسي المحسنة وتوزيع معاز وتيوس محسنة من سلالة الماعز الشامي المستورد من قبرص وبحدود (١٥٠٠) رأس لغرض تحسين الصفات الوراثية للأغنام المحلية للمربين بالإضافة الى العديد من البحوث والتجارب التي أثبتت نجاحها وتسجيلها كبراءات اختراع.

الزراعة في خطر!

عضو لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب المنتهية ولايته (حسين الشعلان) أكد تراجع مستويات الإنتاج الزراعي مع انخفاض كبير في نسبة المساحات المزروعة وان نسبة الملوحة المرتفعة والزحف الصحراوي نحو الأراضي الزراعية يبنى بالخطر مشيراً الى استحواذ الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات على حصة العراق المائية ورداءة ما يصل العراق من المياه أدت إلى رفع نسبة الملوحة في أراضيه وان الحكومة العراقية مقصرة في هذا الجانب، ولم تحرك ساكنا أمام مشاريع السدود الضخمة التي تقيمها تركيا على حوضي نهري دجلة والفرات.

وأوضح الشعلان: ان الملوحة طغت على (٤٠٪) من الأراضي الزراعية خاصة في الوسط والجنوب، وان نقص المياه وزيادة التصحر ربما ستقضي على آمال تحسين الواقع الزراعي في العراق فهناك جملة تحديات كبيرة تواجه القطاع الزراعي وعلى الحكومة ان تأخذ هذه التحديات مأخذ الجد وإيجاد الحلول السريعة والمنطقية اللازمة لها وبأسرع وقت.

إدخال التقنية الحديثة

وطالب المزارع (سعد محمد زغير) بمباشرة الحكومة بنشر الوسائل الزراعية الحديثة والمتطورة، مثل استيراد المكائن والمعدات الحديثة في حراث وبذر البذور والحصد حيث يعاني الفلاح من قلة هذه المعدات وارتفاع أسعار تأجيرها، كما ان هنالك مكائن للبذر متطورة يمكنها ان توفر الكثير من كميات البذور وتقليل كلفة الإنتاج، بالإضافة الى استزاد منضومات الري او يمكن التعاقد مع شركات وزارة الصناعة او القطاع الخاص لغرض تصنيعها محليا واستفادة الفلاح منها خاصة والعراق يعاني من الجفاف وتقليل كمية حصته من مياه دجلة والفرات.

هجرة جماعية نحو المدن

اما الفلاح (حاتم فاضل الدليمي) من منطقة الراشدية فقد تطرق الى مسألة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن أوضح ان هنالك هجرة جماعية وما زالت مستمرة حتى الآن بالرغم من التحسن النسبي في



ثنائية تشهدها الاسواق المحلية

ما أسباب طغيان وروج الملابس التركية على مثيلاتها الصينية؟

الصينية والسورية وهناك اسباب عديدة منها جودة المنتج التركي لكونه قريباً الى الماركات العالمية و الموديلات الأوروبية الحديثة وهذه اسباب دفعت الى دخول البضاعة التركية الى الاسواق العراقية ومنافسة مثيلاتها الاخرى وانا اعتقد ان الاسواق العراقية ربما ستشهد تغييراً كبيراً من حيث البضاعة التركية وهناك اسباب كثيرة دفعت التجار العراقيين الى اللجوء الى تركيا ومنها معاناة الشحن ربما يستغرب البعض ان في بعض الاحيان تشتري بضاعة الشتاء في الصيف وبالعكس وانا برأيي اعتبر ان هذا سبب مهم لهذه القضية وتدخل ايضا في هذا الجانب اسباب اخرى كنسبة التفاوت الاجتماعي فهناك مستهلك لا يشتري البضاعة الصينية وان كانت الحالة المادية سيئة لكن ديمومة الملابس التركية اكبر ربما تتجاوز الثلاثة مواسم فيقول المستهلك انا اشتري التركي رغم ارتفاع سعره فيه من المئاة متفوق مئاة البضاعة الصينية التي تعمر لفترة أطول.

الدخل المادي يحدد الاختيار

وعن مدى تقبل المستهلك للبضاعة التركية او منافستها الصينية مع الأخذ بنظر الحسبان العوائل (الغنية والفقيرة) تحدث (مرتضى حميد) مستهلك قائلاً :
إنا أجد ان البضاعة الصينية هي الأكثر رواجاً في الاسواق العراقية لرخصتها مثلاً القميص الصيني يصل سعر الواحد إلى ٦ آلاف دينار بينما سعر القميص التركي غالي يصل إلى ٢٥ ألف دينار عراقي لذا اتجه اغلب الناس إلى الملابس الصينية بدل من الملابس التركية رغم ان بعض الناس يجدون الملابس التركية على رغم من ارتفاع أسعارها شيئاً يناسب أنواقهم وفي ما يخص لجوء تجار الجملة في أسواق الملابس إلى استيراد الملابس التركية بنسب أكثر من الصينية فحتماً هناك فائدة من وراء توجه التجار الى اتريكية اما بسبب الطلب على الملابس التركية او لان هذه التجارة تدر عليهم أرباحاً وفيرة لذلك تجدهم يتوجهون الى تركيا اكثر من غيرها من الدول المصدرة

رخصتها قياساً الى تقبل المستهلك الذي لا يميل الى البضاعة التركية كونها غالية جداً رغم أنها بضاعة جيدة لكن الطلب الأكبر برأيي على الملابس الصينية وهذا ما موجود في السوق فعلاً لكن هناك فرقاً في بعض الأسواق عن البعض الآخر فيها ما يقبل المنتج التركي الغالي وفيها ما يطلب الصيني الرخيص.

موظة...موظة

اما (حسين ساهي) صاحب محل القرش مجمع اللث التجارية في الكرادة فقد رجح الاسباب الى تيار الموظفة الذي جرف كل ماموجود حيث قال:
الطلب من قبل فئة الشباب على الملابس التركية أصبح اكبر من ذي قبل لان الشباب العراقي بدأ يحاكي صيحات الموضة العالمية بحكم ان تركيا هي الأقرب إلى القارة الأوروبية وان الموديلات الحديثة هي اللاعب الاساسي في هذا الموضوع فأصبح طلب الشباب على الجينز والقميص التركي من باب التفاخر والتعالي وانتم تعرفون النزعة الشبابية هذا هو السبب الرئيسي لكثرة حجم الضاعة التركية في الاسواق العراقية، انا قبل قليل تحدثت عن موضوع الطلب بما ان هناك طلباً على الملابس التركية على غرار مثيلاتها من البلدان المصدرة لذا تعين على التاجر توفير هذا الطلب في السوق وهذا من اسباب دخول التجار العراقيين الى الساحة التركية للملابس والاسعار المناسبة التي يحصلون عليها من قبل الشركات التركية المصنعة للملابس وبالتالي هي توفر الربح الكثير والوافر للتجار العراقيين والشباب اليوم في الاسواق يبحثون عن ماهو جيد او ذات جودة اوقيمة عالية في بعض المستهلكين لا يريد المنشأ انما همه الوحيد هو الحصول على ملابس على عكس البعض الاخر الذي لا يفكر باقتناء الجودة او الماركة العالمية وهذا ما توفره الملابس التركية بلاشك..
من جهة قال (علي سعدون) صاحب ازياء الرجل الانيق في بغداد الجديدة :
نعم البضاعة التركية بدأت دخول الاسواق العراقية بشكل ملحوظ وهي تنافس البضاعة

في الاسواق العراقية على عكس البضاعة الصينية ونحن كتجار نحيد السفر إلى تركيا بسبب قرب المسافة بين البلدين الجارين وسهولة الحصول على الفيزا بالإضافة إلى تعامل الشركات مع التجار العراقيين بكل ثقة وهذا ما يخلق نوعاً من الارتياح في التعامل بين الطرفين وقلة التكاليف كل هذه الأمور جعلت التاجر العراقي يذهب إلى تركيا أكثر من غيرها من الدول المصدرة للألبسة الجاهزة وإن المستهلكين العراقيين أنواع من حيث التبضع هناك الكثير من يبحث عن البضاعة الجيدة من دون الاهتمام بالسعر وهذا طبعاً بالنسبة للميسورين أي أصحاب الدخول العالية والقسم الآخر يبحث عن أي شيء يناسب ما موجود لديه من أموال دون النظر الى نوع السلعة وهذا اكيد صاحب الدخل المحدود .

الصينية هي المتفوقة

المستورد الرئيسي (احمد غني) وصاحب محل قصر النساء، اختلف عن من تحدث قبله حينما رجح كفة البضاعة الصينية قائلاً:
انا اعتقد ان البضاعة الصينية لازالت هي المتفوقة في الاسواق العراقية وذلك لعدة اسباب منها رخص اسعار البضاعة الصينية حتى الأنواع الجيدة تكاد تكون رخيصة بغض النظر عن الأنواع الاخرى مثل الملابس التركية والسورية اذا ما قارنا كل هذه الامور نجد ان الصناعة الصينية هي المتفوقة مع وجود درجات للمنتج الصيني فكل شيء له قيمة خاصة حسب جودة المنتج وهذا ما يقلل من الغش الصناعي وعن أسباب لجوء تجار الجملة في أسواق الملابس إلى استيراد الملابس التركية بنسب أكثر من الصينية أوضح احمد:
بعض التجار لديه نظرة خاصة حيث يفضل الذهاب إلى تركيا إما إنا اذهب إلى الصين بسبب رخص البضاعة وانا اعتدت الذهاب إلى الصين لأنني ذهبت أكثر من خمس وعشرين مرة فانا أجد المتعة والخير الوفير ، والسبب الرئيسي الذي يدفعني للذهاب إلى الصين هو الطلب على المنتجات الصينية كما ذكرت بسبب

ارباح مجزية وجودة

صاحب محل ركن الأناقة في شارع فلسطين (محمد عبد القادر) كان اول المتحدثين قائلاً:
السبب يعود بلا شك الى ان البضاعة التركية بضاعة جيدة وتفوق البضاعة الصينية وقرب تركيا كونها جار العراق الشمالي فسح المجال للتجار العراقيين ان يذهبوا الى تركيا لجلب احتياجاتهم وعلى وجه السرعة حيث يستغل التجار عامل السرعة فضلاً عن تعامل الشركات التركية مع التجار العراقيين في تقديم التسهيلات الضرورية للتجار بنظام الاجل أي ترك مبالغ على التجار العراقيين في حال التعامل معهم اكثر من مرتين الى جانب وجود تسهيلات بالنسبة للشركات التركية للتجار العراقيين وقرب تركيا للقارة الأوروبية والموديلات العالمية ، حيث انها تضاهي المنتجات الأوروبية، الى جانب سرعة انتاج المطلوب وقصر وقت التصدير كل هذه العوامل جعلت التجار العراقيين يذهبون الى البضاعة التركية .

وعن مدى تقبل المستهلك للبضاعة التركية مع الأخذ بنظر الحسبان العوائل (الغنية والفقيرة) قال عبد القادر:

ان المستهلك في العراق يمكن تقسيم ذوقه الى أنواع عدة فمنهم من يبحث عن الجودة حتى وان كان على حساب السعر ومنهم من يبحث عن الاسعار المناسبة بغض النظر عن نوع الملابس ومنهم من يبحث عن الشيء المناسب ، لكن من يحدد هذه الطبقات في المجتمع الفارق المادي الذي يلعب الدور الرئيسي في هذه العملية فهناك تفاوت بين الزبائن.

اما (مؤيد جبار) مستورد وصاحب مجمع الشدن في شارع الربيعي في زيونة، عزا كثرة الطلب على البضائع التركية الى جودتها ومتانتها بالدرجة الاولى قائلاً:

هذا حاصل بسبب تزايد الطلب على المنتجات والألبسة التركية في السوق العراقية لجودة الملابس التركية والطلب عليها أصبح أكثر من قبل المستهلك لكونها تحقق أرباحاً للتجار العراقيين بالإضافة الى امور كثيرة تضافرت وبالتالي انت الى زيادة حجم البضاعة التركية

تحقيق / ميثم حميد

ثنائية البضاعة التركية ومثيلتها الصينية تكاد تكون الجدلية الأبرز في أسواق الملابس وسط تباين الأسعار والموديلات والمئاة ولكل منهما مريدوه ورواده . (المدى الاقتصادي) تجولت بين اروقة المحال التجارية والاسواق المتخصصة ببيع البضائع التركية والصينية لتتعرف على أسباب لجوء تجار الجملة في أسواق الملابس إلى استيراد الموديلات التركية بنسب تفوق الصينية ربما الى جانب الوقوف على مدى تقبل المستهلك سواء اصحاب الدخل المحدود او العالي للبضاعة التركية على حساب الصينية.

مشهد اقتصادي



الاقتصاد

على الرغم من ارتفاع اسعار الذهب تشهد اسواقه هذه الايام اقبالا واسعا

الاقتصاد

تراجع نشاط القطاعات الاقتصادية في البورصة الاسبوع الماضي



الاقتصاد

تكتظ مساطر العمل بالعاطلين من دون جدوى

الاقتصاد

مع اطلالة الصيف انتعشت مبيعات القبعات في الطرقات



* مستهلكون : الشباب العراقي بدأ يحاكي صيحات الموضة العالمية بحكم إن تركيا هي الأقرب إلى القارة الأوروبية

* متعاملون : الصينية هي المتفوقة مع وجود درجات للمنتج الصيني

أكثر من الملابس التركية لان الصناعة الصينية تستطيع تقليد الماركات العالمية مثل البريطانية والايطالية حيث يوضع عليها لبيبات أو العلامات ماركات عالمية لكن تبقى الماركات العالمية هي الأجود من حيث الخام أو القماش أو الموديل

لكن أسعار الملابس الصينية اقل من أسعار الملابس التركية واعتقد إن أكثر العراقيين وخصوصا ذوي الدخل المحدود يميلون إلى الملابس الصينية أكثر من التركية لرخص ثمنها، وبخصوص أسباب لجوء تجار الجملة في أسواق الملابس إلى استيراد الملابس التركية بنسب أكثر من الصينية أضاف :

هناك أسباب عديدة تدفع التجار العراقيين إلى الاستيراد من تركيا أكثر من الصين قرب المسافة بين العراق وتركيا حيث إن التاجر يستطيع الذهاب الى تركيا متى يشاء بسبب قلة تكاليف السفر وسهولة الحصول على تأشيرة دخول الى تركيا وان التأشيرة تبقى سارية المفعول الى ثلاثة شهور وهذا مايسهل عمل التاجر العراقي.

وعن مدى تقبل المواطن العراقي للبضاعة التركية قال:

إننا اعتقد إن السبب الرئيسي في زيادة الملابس التركية في الأسواق العراقية هو تحسن دخل الفرد العراقي وبالتالي البحث عن السلع الجيدة وان كانت أسعارها مرتفعة بعض الشيء وحتى أصحاب الدخل المحدود يستطيعون إن يفتنوا الملابس التركية الأقل جودة لان الملابس التركية أصبحت درجات وأصناف وكل شيء له سعره المناسب وهذه اسباب تجعل الملابس التركية ذات رواج في الاسواق العراقية .

ومن غرفة تجارة بغداد تحدث لنا (هاشم حسن الاسدي) قائلا:

بالنسبة للبضاعة التركية هي بضاعة جيدة حيث أثبتت جدارة في الاسواق المحلية من ناحية الملابس الرجالية المعروفة فيها نوع من الجودة خلاف الاخرى الصينية والسورية وغيرها من الأنواع الأخرى بحيث إن الملابس التركية تبقى محافظة على رونقها بعد الغسل لمدة طويلة إما بالنسبة للالبسة الأخرى فهي تبقى لموسم واحد خلاف الصناعات التركية خاصة البدلات الرجالية والقمصان والمعروف على العراقي انه لايقني الانواع الرديئة لذلك ترى ان البضاعة التركية انتشرت اكثر من مثيلاتها الصينية والسورية وغيرها وإن المستهلك اعتاد ارتداء الملابس التركية وأصبح عارفا بها وأنواعها وما تملكه من جودة وموديل لذلك اخذ يرغب بالملابس التركية أكثر من الصينية في الآونة الأخيرة وان التجربة هي الشاهد على أنواع الملابس الجيدة لذا يكثر الطلب على التركية دون الملابس الأخرى وهذا ليس في الملابس الرجالية فقط إنما حتى النسائية انا شخصا اشتريت ذات مرة بدلة رجالية سورية واستهلكتها بعد مرور موسم واحد وفقدت رونقها واشترت التركية ودامت اربعة مواسم محافظة على جودتها لهذا السبب زاد الطلب على الملابس التركية مادفع التجار الى الاستيراد من المنشأ التركي وفي البضاعة التركية هناك أنواع جيدة جدا وتكون مكلفة وهناك أنواع اقل جودة أيضا لها أسعارها لذا بإمكان العوائل الفقيرة إن تحصل على الملابس التركية رغم أنها أنواع متواضعة بعض الشيء لكن تبقى تحت مسمى الصناعة التركية وتلاقي قبولا أكثر من البضاعة الصينية في الأسواق العراقية.

يزداد الطلب عليها لان كلف إنتاجها اقل وبالتالي قيمة استيرادها اقل لذا تجد البضاعة الصينية لرخص ثمنها متوفرة بشكل غير طبيعي ليس في الاسواق العراقية فقط وانما حتى في تركيا نفسها وقد تجد هذه الملابس تنافس البضاعة التركية في تركيا نفسها فلا عجب في هذا الامر لان انا سافرت الى بريطانيا ووجدت ملابس وبضائع صينية بكثرة في الاسواق الانكليزية .

وعن أسباب لجوء تجار الجملة في أسواق الملابس إلى استيراد الملابس التركية بنسب أكثر من الصينية اضاف المهداوي: بسبب التسهيلات التي يحصل عليه التجار لان تركيا لا تفرض الضرائب على البضاعة المصدرة وهذا عامل مهم من العوامل التي جعلت الشركات المصدرة للملابس هناك تقدم تلك التسهيلات للتجار العراقيين ما حدا بالتاجر للسفر الى تركيا وقرب المسافة وقلة تكاليف السفر هذه جملة الاسباب التي تضافرت ودفعت التاجر العراقي لاستيراد الملابس التركية وفي ما يخص مدى تقبل المستهلك للبضاعة التركية مع الأخذ بنظر الحسبان العوائل (الغنية والفقيرة) فهذا موضوع يرتبط بالذوق العام وبرغبة المستهلك العوائل الفقيرة تبحث عن السعر الأرخص وبالتالي الصينية وقيد الدخل محدود فيزداد الطلب عليها إما الغنية فتبحث عن النوعية التي تتميز به السلع التركية انز هنا يبرز موضوعان مهمان الاول هو ذوق المستهلك والثاني الحالة المادية .

الاستاذ الدكتور الخبير الاقتصادي (فلاح حسن) قال من جانبه :

يزداد استيراد السلع الصينية وعلى حساب النوعية الصينيون شعب يحب العمل ويجيد استخدام ما لديهم في الصناعة ليفتحوا أسواقا جديدة لهم ويستطيعوا استغلال الأيدي العاملة الكثيرة لديهم هنا تجد إن حجم البضاعة التركية في العراق بدأ يزداد لان التاجر العراقي يهتم بالكلفة على حساب النوعية وإذا ما قارنا بين السلع الصينية والتركية نجد الجودة في الملابس التركية وهذا ما جعل الملابس التركية والبضاعة التركية في ازدياد في الاسواق العراقية وإننا اعتقد إن التاجر العراقي يحقق أرباحا من خلال المتاجرة بالملابس لسهولة التعامل مع الشركات التركية المصنعة للملابس ورخص الأسعار ما جعل التجار العراقيين يذهبون إلى تركيا بدل الصين واهم شيء إن عملية الشحن تكتمل خلال مدة وجيزة تتراوح ما بين عشرة أيام إلى أسبوعين هذه هي الأسباب التي وجهت التاجر العراقي إلى الاسواق التركية ولوجئنا الى قضية تقبل المستهلك العراقي يمكن القول بأن تراوح أو تذبذب المستوى المعيشي جعل تقبل البضاعة على مستويات عدة جعل السوق العراقية ساحة لتصارع البضاعة الجيدة وغير الجيدة الرخيصة والغالية والفوارق الطبقية من جانب آخر حيث التظاهر وحب التفاخر فتح بابا آخر لهذه البضاعة إما الطبقات الفقيرة فقد تكثف بالبضاعة الصينية الرخيصة التي تلبى احتياجاتهم البسيطة لفقر الحال..

بين غرفة بغداد ووزارة التجارة

المدير الإداري في وزارة التجارة (حسن فرحان) عبر عن وجهة نظر تجارية بشأن تلك المنافسة ما بين التركية والصينية ترجمها بالقول: إننا أنصوّر إن البضاعة الصينية لازالت المتفوقة في الأسواق العراقية وهي المنتشرة

وانا اعتقد ان الفائدة المادية وراء هذا الشيء او خصوصيات الناس فالكل يعرف ان الذوق هو شيء عام وهناك مثل يقول لولا الانواق لبارت السلع هنا الكل يعرف ان الناس لديهم خصوصيات من حيث الملبس هذا من جانب اما الجانب الاخر فهو متعلق بالمادة الان لكل فرد دخل يختلف عن الاخر فتجد مرة الجانب المادي يحكم ومرة تجد جانب الذوق وفي احيان اخرى الجانب الاجتماعي..

(ابو علي الانصاري) مستهلك، من جانبه قال: ان البضاعة الموجودة في السوق هي اغلبها صينية الصنع الان البضاعة الصينية رخيصة بالنسبة للصناعات الاخرى مثل الملابس السورية او التركية وعندما يتزايد الطلب عليها تجد التجار يعملون على توفيرها لذا الملابس الصينية هي مناسبة من حيث السعر بالنسبة للمستهلك لهذا السبب يستورد التجار الملابس الاكثر استهلاكاً أي الأكثر طلباً في الاسواق عن أسباب لجوء تجار الجملة إلى استيراد الملابس التركية بنسب أكثر من الصينية ، وربما لقرب تركيا من العراق وقلة تكاليف السفر هذه اسباب كفيلة تدفع التاجر العراقي الى الذهاب الى تركيا بدلا من الصين وان الملابس التركية ذات نوعية جيدة لا يقتنيها المجموعة من الناس اوطبقة معينة من طبقات المجتمع لهذا السبب لجأ التجار الى الملابس التركية علي خلاف الملابس السورية والتركية وانا شخصيا اجد ان البضاعة الصينية والملابس خصوصا جيدة لانها تتناسب مع الظرف الذي يمر به قسم من ابناء الشعب وخاصة الطبقة الفقيرة التي عدد افرادها كبير ولايستطيع رب الاسرة دفع تكاليف كبيرة لذا تلجأ هذه العائلات الى البضاعة الصينية .

المستهلك (فرقد القرشي) حدثنا من وجهة نظره قائلا :

اكيد الملابس التركية ذات نوعية جيدة ومن الطبيعي الفرد العراقي معروف بأقنائه كل ما هو جيد وفاخر لذا تجد البضاعة التركية اخذ حجمها يزداد شيئا فشيئا واعتقد ربما دخول الماركات العالمية الى جانب التركية اذا ما حدث استقرار في الوضع الامني واخذت الحالة المعيشية تتحسن واصبح دخل الفرد العراقي عاليا اتوقع دخول الماركات العالمية الى السوق العراقية الى جانب التركية وتبدأ الملابس الصينية بالانحسار.. وعن أسباب لجوء تجار الجملة في أسواق الملابس إلى استيراد الملابس التركية بنسب أكثر من الصينية اضاف القرشي:

اكيد ان التركية فتحت بابا جديداً لزيادة صادراتها من الملابس مع العراق تصور تركيا لاتفرض ضرائب على البضاعة المصدرة والحكومة التركية تقوم بتقديم الدعم للشركات المصنعة للابسة لذا ينعكس ايجابا في تعامل الشركات التركية المصنعة للملابس في تعاملها مع التجار العراقيين وتقديم التسهيلات لهم واسباب كثيرة اخرى تدفع التاجر العراقي إلى الاستيراد من تركيا..

ماذا يقول الخبراء الاقتصاديون ؟

الأستاذة الدكتورة وفاء المهداوي الخبيرة الاقتصادية ربطت قضية كلفة الاستيراد بحجم البضاعة التركية الداخلة إلى العراق قياسا بمفيلتها الصينية خلال الأعوام الأخيرة محدثة:

هذا يرتبط بكلف الاستيراد من المنشأ سواء كانت من الصين أم من تركيا السلع الصينية

نحو وضع موازنة شفافة للعراق



اولا : المعايير الدولية للشفافية

تعد الموازنة هي البرنامج المالي لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تحدد اولويات المجتمع للفترة القادمة ويقصد بشفافية الموازنة العامة هي اطلاع الجماهير على الدولة في ما يتعلق بادارتها للموارد المالية وهو الامر الذي من شأنه زيادة المشاركة وكفاءة الانفاق العام وفقا لاحتياجات الافراد الفعلية.

كما ان الشفافية المالية وشفافية الموازنة تشير الى سهولة اطلاع العامة على المعلومات الشاملة والدقيقة والمفيدة عن الانشطة المالية للحكومة في الوقت المناسب والشفافية تعد هدفا في حد ذاتها، اذ يحق للممولين معرفة الحكومة بامو الهم والجهود التي تبذل لزيادة الشفافية يمكنها ايضا المساهمة في تحسين القدرة على المساءلة والحد من الفساد، ويحتوي ميثاق الشفافية المالية لصندوق النقد الدولي على المعايير الدولية للشفافية تقوم عليها الموازنة وهي:

. وضوح الأدوار في ما يتعلق بهيكل القطاع الحكومي التشابكات التي تتم داخل الحكومة.

. إتاحة المعلومات للجمهور في اوقات يتم تحديدها بوضوح.

. علنية الموازنة والإبلاغ عنها.

. جودة البيانات الواردة في الاعلان.

وتشير المقاربة بالواقع العراقي بالمعايير المشار اليها الى عدد من المشكلات أهمها:

عدم وضوح الأدوار في ما يتعلق بهيكل القطاع الحكومي.

بالرغم من القوانين الموجودة الا ان هناك مجموعة من التعقيدات نتيجة للمشاكل الموجودة في الاقتصاد العراقي كما ان الخسائر المرحلية وضمانات القروض كلها تصب في النهاية على الدين العام.

يضاف الى ذلك ان جزءاً كبيراً من المشكلة يبرز من اعتماد الموازنة العامة في العراق على البنود وليس على موازنة البرامج او موازنة الاداء .

مشكلات اتاحة المعلومات للجمهور في اوقات يتم تحديدها بوضوح

ان احد المشكلات الاساسية التي يعاني منها العراق هي ان المعلومات موجودة لكنها غير متاحة ويربط بذلك تضارب المفاهيم بين الجهات المختلفة، يضاف الى ذلك الحاجة الى علنية اعداد الموازنة والابلاغ عن تفاصيلها،

جودة البيانات الواردة في الاعلان .

ضرورة وجود هيئة مستقلة تعنى بقضية جودة ما يتم تقديمه من المعلومات لصانع القرار في ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، فضلا عن تقديمها في موعد مناسب حيث ان هنالك مدى زمني لتحويلها من موازنة الاداء الى الموازنة البرامج وبالتالي يمكن تقييم الموازنة.

ثانيا: الإفصاح عن الموازنة

تتعدد الموانع التي تحول دون حصول المواطن العراقي على الكثير من حقوقه والحق بالمشاركة في صنع ومراقبة الموازنة الفردالية واحدة من هذه الحقوق الضائعة، اذ تعد الموازنة هي الوثيقة

علي عبد الكريم الجابري*

ان المشروع الدولي للموازنة الذي يقوم بتطبيقه مركز اولويات الموازنة والسياسة

قد بدأ في عام 1997 بهدف دعم عملية تطوير اعمال موازنة تطبيقية مستقلة

في انحاء العالم كافة، اذ ان هنالك 85 دولة في العالم

تعتمد على هذا المشروع غير ان الدول العربية تحتل

المستويات المتدنية، كما ان الانعدام والحجب عن

الموازنة يشجع مظاهر الانفاق المختلفة والمنطوي

على الهدر والفساد مادام الجمهور بعيداً عن اتخاذ

القرار، وان البلد الذي يعتمد على شفافية الموازنة يعد

من الدول الديمقراطية في انظمتها السياسية

والاقتصادية.

العملية.

تقديمه الى المجلس التشريعي للمناقشة، ثم تنفيذ الموازنة، ومن بعد تقديم الحسابات الختامية الى الجمهور والى الهيئة العليا للتدقيق المالي.

نشر التقارير بشكل منتظم وفي الوقت المناسب عن كل مرحلة من هذه المراحل الاربع في عملية الموازنة يعده امرا اساسيا تعد وثائق الموازنة في البلد هي الوثائق الاساسية التي تحاسب عليها الحكومة، ويجب ان تقدم بأسلوب سهل ومفهوم من قبل طيف واسع من الجمهور الذي يشكل المجلس التشريعي وعامة الناس.

تعد وثائق الموازنة في البلد هي الوثائق الاساسية التي تحاسب عليها الحكومة، ويجب ان تقدم بأسلوب سهل ومفهوم من قبل طيف واسع من الجمهور الذي يشكل المجلس التشريعي وعامة الناس.

يجب الإفصاح عن القيمة المقدرة من النفقات الضريبية الأساسية كمعلومات إضافية في الموازنة. ومناقشة النفقات الضريبية بالنسبة لقطاعات وظيفية معينة مع مناقشة النفقات العامة لتلك القطاعات لغرض المساعدة على اتخاذ الخيارات الصحيحة للموازنة.

يجب ان تكون الموازنة شاملة تضم كل إيرادات ونفقات الحكومة، بحيث يمكن تقييم عمليات المفاضلة الضرورية بين مختلف السياسات الاقتصادية المتاحة.

يجب تقديم معلومات مقارنة عن الإيرادات والاتفاق خلال العام الماضي وخطة محدثة للسنة الإيرادات والنفقات الاغراض تتعلق بتوفير المعلومات.

يجب أن تتضمن الموازنة، والوثائق ذات الصلة، شرحا مفصلا عن كل برامج الإيرادات أو النفقات.

حصول الناس على المعلومات تتعلق بالموازنة خلال جميع مراحل السنة المالية، ان امكانية الحصول على المعلومات شاملة وواضحة وفي الوقت المناسب بخصوص الموازنة يعد امراً أساسياً لقيام المجتمع المدني بالمشاركة الواعية في عملية الموازنة (وبعكسه تفنقد الصلة الايجابية مع المواطن وتشجع وتثير الهواجس السلبية التي لاتصب في الصالح العام).

على الحكومة ان تلتزم بمواعيد ثابتة خلال السنة من اجل اعداد مشروع الموازنة (حسب قانون الادارة المالية) ثم

الاهم بشأن السياسات الحكومية ، من هنا نوضح مدى اهمية الافصاح عن الموازنة بمجموعة نقاط تحاول ان تترجم ماعلى الحكومة والوزارات المتخصصة بالموضوع ان تؤدي الدور المطلوب لحصول على موازنة شفافة وهي بالتالي:

يجب تقديم مشروع الموازنة الى البرلمان قبل مهلة كافية لتمكن البرلمان من دراسة بشكل جيد، ولاتقل المهلة عن ثلاثة اشهر قبل البدء بالسنة المالية، ويجب ان يصادق البرلمان على الموازنة قبل بداية السنة المالية.

يجب ان تضم الموازنة اطار متوسط الاجل يوضح فيه كيف ستتطور الإيرادات والنفقات خلال مدة تغطي على الاقل سنتين بعد انقضاء السنة المالية التالية، كما يجب ان يكون مشروع الموازنة الحالي منسجما مع التنبؤات التي تضمنتها التقارير المالية السابقة بشأن مدة معينة، وشرح كل الانحرافات المهمة عن تلك التنبؤات.

يجب تقديم بيانات عن الأداء غير المالي، بما فيه أهداف الأداء، من أجل برامج الإنفاق متى كان ذلك ممكنا من الناحية

أسعار اللحوم المرتفعة تثقل كواهل الفقراء

كاظم موسى

تعزف اغلب الاسر الفقيرة عن استهلاك اللحوم بشكل يومي وبات استهلاكها من قبل يخضع لتقنين غير اعتيادي وصل الى حد عدم تناول اللحوم من قبل كم كبير من الاسر المحتاجة لشهور عدة جراء البون الشاسع بين اسعار اللحوم ومداخل تلك الاسر التي تعاني من الفقر والحاجة والبطالة.

نجم ذلك الحال عن ارتفاع وتأثر تهريب المواشي من عدم توفير الاعلاف والادوية واللقاحات البيطرية مما قد يتسبب في هلاك كميات كبيرة من الماشية.

والفوارق السعريّة ما بين اسعار المواشي في الدول المجاورة قد تفوق اسعارها هناك مستويات اسعارها في الداخل، مما يتولد عن دافع قوي لعمليات تهريب المواشي الى الدول المجاورة وفي ذلك انعكاسات سلبية على اسعارها في الداخل فانخفاض اعداد المواشي يؤدي الى انخفاض كميات اللحوم المعروضة في الاسواق المحلية، وبالتالي ارتفاع اسعارها بشكل يؤدي الى عزوف الاسر الفقيرة من شرائها.

لذلك عمد التجار الى استيراد كميات كبيرة من اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء من منشآت عدة من دون ان تخضع للفحص والرقابة جراء غياب دور الاجهزة الرقابية المختصة الامر الذي اسهم في تدفق كميات كبيرة من اللحوم التي لا تستوفي الشروط الصحية لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري وذلك الحال يلحق اضرارا صحية بمستهلكيها وهم في الغالب الاسرة الفقيرة.

وذلك الحال ينسحب على مجمل الاغذية والمعلبات المستوردة، يتضح من خلال اسعار اللحوم ومنتجاتها التي تباع بأسعار منخفضة وما دون الاسعار التي تباع فيها في دول المنشأ خاصة تلك المستوردة من الهند ودول شرق آسيا حتى ان اغلبها ان لم تكن جميعها تنقل من دون مراعاة شروط الخزن والتبريد مما يعرضها للتلف والتعفن وان اللحوم تتكاثر فيها انواع عديدة من البكتريا الضارة في حالة تعرضها للحرارة بعد التجميد عدة مرات وهذا ما يحصل لشحنات اللحوم المستوردة والتي تبقى على ظهر الشاحنات لعدة ايام في طريق نقلها الى العراق وكذلك تبقى لعدة ايام اخرى محملة على الشاحنات في المراكز الحدودية مما يعرضها للتلف. ورغم ذلك يعتمد كم كبير من المواطنين خصوصا الفقراء منهم الى شرائها واستهلاكها جراء اوضاعهم المعيشية المتردية، من دون ادراك لحقيقة المخاطر الصحية الناشئة عن استهلاكها.

فامراض الحمى النزفية التي تصيب الاغنام وكذلك ما يعرف بمرض جنون البقر الذي ينتشر في عدد من الدول المصدرة للمواشي والاغنام ينطوي على جانب كبير من الخطورة فتلك الامراض وحسب آراء الاطباء تنتقل عدواها من المواشي الى الانسان مما قد يتسبب بحالات الوفاة التي من الممكن تجنبها من خلال منع دخول اللحوم الطازجة والمصنعة الموردة من قبل الدول التي تنتشر فيها امراض المواشي.

وذلك الحال ينسحب على الدجاج المستورد واجزائه والاسماك وازاء هذه الحال لا بد من وضع خطط تدعم قطاع تربية المواشي والانتاج الحيواني الذي تمثل مشاريع حقول الدواجن واحواض تربية الاسماك جزء مهم منه. لا بد من اقامة هياكل حكومية حديثة تقوم بدور المساندة المالية لقطاعات الإنتاج الحيواني، والتي تسهم عبر تقديم القروض الميسرة لاصحاب المشاريع باقامة وحدات تربية المواشي عبر تمكين اصحابها من توفير مستلزمات اقامتها وتجهيزها بالاعلاف اللازمة واللقاحات والادوية البيطرية بشكل يساهم في تدعيم قطاعات الانتاج الحيواني المختلفة. كذلك يتوجب التخطيط لاقامة مشاريع حكومية كبيرة الحجم تساند من قبل شركات مساهمة تعتمد وسائل الانتاج الحديثة بشكل يؤدي الى الانتاج الواسع وهذه الحال معمول بها في اغلب الدول، ان تصاعد كلف تربية الماشية يؤدي الى تراجع مشاريع تربيتها وقد يدفع بالمربين الى تهريبها مما ينجم عنه شحة المعروض منها بشكل ينعكس سلبا على اسعار اللحوم ويدفع باتجاه استيراد نوعيات رديئة منها مما تنجم عنه خسارة اقتصادية كبيرة تطال الاقتصاد الوطني والصحة العامة.

اذ ستكون عملية تقديم دعم وتسهيل لقطاعات تربية المواشي والانتاج الحيواني بمثابة صمام امان غذائي يترافق مع المحافظة على الثروة الحيوانية الوطنية وتجنب هدر بملايين الدولارات ينفق على استيراد اللحوم الرديئة ومنتجاتها، مما سيسهم في توفير انواع اللحوم بأسعار معقولة لا ترهق كواهل المستهلكين وتحافظ على صحتهم.

وقابلة للنضوب، وهو ما يدعم اطروحة تطبيق المزيد من الشفافية والان استخراج الموارد الطبيعية يمكن ان يفضي الى استنفاد مصدر العوائد، فانه يجب على الحكومات المعتمدة على هذه الموارد ان تكون مستفيدة لاستبدال العوائد التي تجنيها من انتاج العوائد وتصديرها بمصادر اخرى للدخل.

تظل مسألة إقامة نقاش عام بشأن خيارات السياسة أمراً حاسماً لضمان أن يتم استخدام العوائد لتعزيز النمو الاقتصادي الاستثنائي وذي القاعدة العريضة، كما أن الموارد الطبيعية أيضاً تتسم بقابليتها العالية للنضوب. وخلال فترات الأسعار المزدهرة، تعمل قلة الشفافية على إزالة دوافع الحكومة لترتيب أولويات الإنفاق، وتنويع قاعدة عوائد الاقتصاد، وتصميم الخطط اللازمة لتخفيف آثار حدوث تغير مفاجئ في أسعار الموارد الطبيعية. وعندما تهبط الأسعار، تعمل قلة شفافية الموازنة على الحد من النقاش العام لردود فعل السياسات القائمة على الانكماش المالي، والذي غالباً ما ينتج عنه خفض في البرامج الاجتماعية والاستثمار العام، الأمر الذي يمكن أن يضعف برامج تقليل مستويات الفقر.

وأخيراً، فإن قلة الشفافية في الدول المنتجة للنفط تؤكد على الحاجة إلى تطبيق بنود «مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI)» الذي انجز بنودها العراق واكتملت العضوية فيها، إذ تؤكد المبادرة على مايتي: رفع مستوى الرقابة العامة والمصادقية على عوائد الموارد الطبيعية المتعلقة بالموازنة.

إنتاج ونشر التقارير الخاصة بتدفق عوائد الموارد الطبيعية إلى الحكومة، والتي تتطلبها المبادرة المذكورة.

يقدم إدارة قوية لتعزيز الشفافية في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجلس المبادرة على المستوى الدولي ولجان مالكي الحصص المتعددين، والتي تشرف على تطبيق بنود المبادرة في الدول المرشحة، تخلق فرصة للرقابة العامة على عوائد الموارد الطبيعية. ومع ذلك، تؤكد نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة أيضاً على أهمية النظر إلى الشفافية في القطاع الاستخراجي فيما وراء مجرد جانب عوائد الموازنة، ذلك أن المبادرة تقدم معياراً بالحد الأدنى، ومرناً مع ذلك، والذي يستطيع المجتمع المدني، والحكومات والشركات استخدامه لتوسيع مدى الشفافية عبر سلسلة قيمة الصناعات الاستخراجية.

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

يصدر في غضون سنة اشهر عن نهاية السنة المالية.

يظهر التقرير مدى الالتزام بمسوى الإيرادات والنفقات التي اقراها البرلمان في الموازنة واي تعديل على الموازنة الاصلية خلال العام، وان يقدم على الصيغة المطابقة تماماً لصيغة تقديم الموازنة.

كما يتضمن التقرير الوثائق المتعلقة بالأداء غير المالي واهداف النتائج الفعلية التي تم انجازها، عرض بيانات النفقات بصيغ اجمالية واقتطاع الدخل المخصص وتكاليف المستخدمين بشكل واضح، عرض البيانات الانفاق حسب الجهة الادارية، ومناقشة شاملة للموجودات والمطلوبات المالية للحكومة والاصول غير المالية ومخصصات رواتب المواطنين ومخصصات الطوارئ.

رابعاً: غياب شفافية الموازنة بالدول المعتمدة على الموارد الطبيعية ان الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية اي المعتمدة على النفط في ميزانياتها اكثر ميلاً لان تكون اقل شفافية، ويؤكد هذا على حاجة الى فهم قضايا محددة مرتبطة بكل من الموارد الطبيعية على حدة، بما في ذلك طرق الاستخراج والحجم وانظمة ادارة العوائد، وربما يفسر كبر حجم العوائد التي تتدفق الى الموازنة من قطاع البترول والغاز بعض الفروقات القائمة بين الدول المنتجة للهيدروكربونات وتلك المنتجة للمعادن.

يبدو ايضا ان الدول المعتمدة على البترول تملك انظمة بائسة للسيطرة على الانفاق، وهو مايمكن ان يسمح باساءة ادارة الموارد. وتفضي عدم قدرة هذه البلدان على وضع خطط بعيدة المدى وربطها باطر الانفاق متوسطة المدى والموازنات السنوية الى اعاقه توزيع مصادر الاقتصاد والحد من الفقر.

واخيرا يمكن لحقيقة كون العوائد المجتناة من انتاج البترول وتصديره خارج موازنات الدول الغنية بالنفط، ان تضعف الرقابة العامة على الطريقة التي يتم بها انفاق كميات الاموال الكبيرة القادمة من هذه الموارد.

ان قلة الشفافية في البلدان المنتجة للنفط نتيجة مباشرة لاعتمادية الدولة على البترول لجني العوائد العامة. والان الحكومة ليست مضطرة للاعتماد على الضرائب التي تجمعها من مواطنيها، فان القنوات العادية للمصادقية العامة غالبا ماتكون مفقودة في تلك البلدان، وينبغي ايلاء عناية خاصة بخلق رقابة عامة وتشريعية على جميع وانفاق العوائد التي تجني من استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها.

ان عوائد الموارد الطبيعية تظل محدودة

ثالثاً: متطلبات الشفافية

ان امكانية الحصول على المعلومات شاملة وواضحة وفي الوقت المناسب بشأن الموازنة يعد امرا اساسيا، كما ان تحديد ماهي المعلومات المتاحة للجمهور وتوقيت نشر هذه المعلومات خلال كل مرحلة من مراحل الاربعة لعملية الموازنة بالاضافة الى تحديد الثغرات الموجودة في المعلومات.

ومن هنا سنعرض بشكل مختصر وموجز الوثائق والمتطلبات التي يجب ان تعلن خلال السنة المالية من قبل الحكومة الى الجمهور وهي:

١: تقرير ما قبل اعداد الموازنة (ستراتيجية الموازنة)

يشجع هذا التقرير الحوار بخصوص الارقام الكلية في الموازنة وكيفية ارتباطها مع الاقتصاد او يساهم في خلق توفعات ملائمة للموازنة نفسها، كما يجب ان ينشر هذا التقرير قبل شهر على الاقل من تقديم مشروع الموازنة.

يعرض التقرير بوضوح اهداف السياسات الاقتصادية والضريبية للحكومة على المدى البعيد ويبين مراميها الاقتصادية والضريبية في الموازنة المقبلة وفي السنتين الماليتين التاليتين على الاقل، كما يلقي التقرير الضوء على المستوى الاجمالي للإيرادات والنفقات والعجز او الفائض والدين.

٢: التقارير الشهرية

تظهر التقارير الشهرية مدى التقدم في تطبيق الموازنة، كما يجب ان تصدر في غضون اربعة اسابيع من نهاية كل شهر، تتضمن مقادير الإيرادات والنفقات في كل شهر وفي المدة التي مرت العام حتى تاريخ اعداد التقارير ويجب مقارنة الارقام بما هو متوقع من الإيرادات ونفقات شهرية، كما يجب ان تتضمن التقارير المعلومات عن النشاط الاقتراضي للحكومة

٣: تقرير منتصف العام

يقدم هذا التقرير فكرة شاملة عن تنفيذ الموازنة واداء الموازنة للسنة الجارية وللسنتين الماليتين التاليتين على الاقل، ويجب ان تصدر في غضون ستة اسابيع من نهاية النصف الاول من السنة المالية، يتضمن هذا التقرير مناقشة شاملة للموجودات والمطلوبات المالية الحكومية والموجودات غير المالية ومخصصات رواتب المتقاعدين والبطوراء، ان الافصاح عن تأثير اي قرار حكومي، او اي ظروف اخرى من شأنها ان تترك اثرا ماديا على الموازنة.

٤: تقرير نهاية العام

هو وثيقة المساءلة الاساسية للحكومة ويجب ان يخضع للتدقيق من قبل أعلى مؤسسة في مجال تدقيق الحسابات وان

ان عوائد الموارد الطبيعية تظل محدودة وقابلة للنضوب، وهو ما يدعم اطروحة تطبيق المزيد من الشفافية والان استخراج الموارد الطبيعية يمكن ان يفضي الى استنفاد مصدر العوائد،

التنمية الاقتصادية وجدلية القطاعين العام والخاص

د. ايسر ياسين*

يدور في فلك السياسة يومنا هذا صراع شرس بين فكرين يدوان من اطارهما الخارجي متناقضين بالكامل ويقعان على تناقض كامل، الاول هو ذلك الذي يدعو الى التصرف بالقطاع العام بالكامل على اعتباره من بقايا اطار فكري سابق قام على الاشتراكية، والثاني يدعو الى دور حكومي اكبر في مجالات الحياة العامة بعد ان اثبت القطاع العراقي الخاص عجزه عن مواكبة آليات السوق التي دعا لها. إن التحليل الماركسي يقوم، كما هو معلوم، على استخدام قوانين الفلسفة في تفسير تطور المجتمعات. والفلسفة الماركسية انطلقت من كون الفلسفة تفسر التطورات في المجتمع لتصل إلى أن الفلسفة تعمل على تغيير المجتمعات ولكن وفقاً للضرورات وليس للرغبات. فقد أشار كارل ماركس إلى أن انتقال المجتمعات الإنسانية من تشكيلة اقتصادية اجتماعية إلى أخرى أعلى منها مرتبط أساساً بوجود تناقض بين مستوى تطور القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع بحيث تتحول هذه الأخيرة إلى كايح للنمو الاقتصادي مما يجعل الانتقال من أسلوب الإنتاج القائم إلى أسلوب إنتاج آخر متقدم عليه ضرورة

اقتصادية للإفساح في المجال أمام تطور القوى المنتجة وزيادة مستوى النمو. وأعتقد أن الماركسيين الذين تولوا قيادة بعض البلدان لم يحسنوا قراءة ماركس اقتصادياً وأخذوا فقط بمقولة ديكتاتورية الطبقة العاملة سياسياً فقط غير منتبهين إلى مقولة ماركس إن ديكتاتورية الطبقة العاملة تقود إلى أن تأمين مصلحة الطبقة العاملة تعني بالضرورة تأمين مصالح الطبقات الأخرى في المجتمع. إلا ان الماركسيين ذاتهم لم يحسنوا قراءة المنشور الذي أعده فريدريك إنجلس تحت عنوان: مبادئ الشيوعية بمثابة صيغة بديلة للبيان الشيوعي «المانيفست». في مبادئ الشيوعية ركز أنجلس على الجانب الاقتصادي وحدد شروط انتقال المجتمعات الضعيفة النمو إلى الاشتراكية بطريقة تشجيع نمو القطاع الخاص حتى يصل الطابع الاجتماعي للعمل في مشروعاته إلى مرحلة التناقض مع الطابع الفردي لتملك هذه المشروعات. لم يحدد أنجلس مدة محددة للتحوّل، بل أشار إلى المعيار، ولكنه في ذات الوقت أكد على إسهام المشروعات الخاصة في تنمية المجتمع وتطوير القوى المنتجة سواء بإدخال تكنولوجيا متقدمة أو بدفع ضرائب تصاعدية لتمويل الخدمات العامة الضرورية لتطوير

المجتمع. والخلاصة إن أي نظام اقتصادي اجتماعي لا يقود إلى تحسين النمو الاقتصادي عما كان في النظام الذي حلّ محله يفقد مبرر وجوده اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. إن مثل هذا النظام يمثل انتكاسة وليس ثورة مهما كانت التسمية التي يتخذها لنفسه، وهو الامر الذي ينطبق الى حد كبير على الواقع العراقي، ففي الوقت الذي تم احلال نظام السوق بصورة قصرية على الواقع الاقتصادي العراقي شهد ذلك الواقع ظهور آليات للسوق الاحتكارية عملت على تهيمش الفرد العراقي وابتزازه لمناسبة ومن دون مناسبة. ثم لماذا نحتاج إلى تحليل النظرية الاشتراكية والأخطاء التي ارتكبت في تطبيقها في الواقع العراقي ولا نستقرئ تاريخ الدول الصناعية المتقدمة ونتعرّف كيف صنعت تقدمها الاقتصادي والاجتماعي؟ فمازال للقطاع الحكومي في فرنسا دور غير صغير نظراً لأن القطاع الخاص على سعته وتوسعه مازال لم يشغل كل مساحات الاستثمار والنشاط الاقتصادي. في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة كان للقطاع العام دور غير قليل في تنشيط الاقتصاد حتى أنه يمكن التأكيد أن في

كل الدول الصناعية لعبت الحكومات والقطاع العام دوراً كبيراً في توضع آلية السوق ومن ثم وبعد أن أصبحت آلية السوق فعالة فعلاً توسعت أعمال القطاع الخاص أو نمت خصخصة مؤسسات القطاع العام. وحتى في الدول الليبرالية جداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لم تجر موجات خصخصة مؤسسات القطاع العام إلا في الثمانينيات من القرن العشرين المنصرم في عهد رئاسة رونالد ريغان ورئاسة وزارة مرغريت تاتشر. ثم يجب عدم إهمال ضرورة التفريق بين القطاع العام والتوجه الاشتراكي فالكثير من الدول الرأسمالية بنت قطاعاً عاماً نشيطاً جداً من أجل دعم النمو الاقتصادي. كان القطاع الخاص في بداية التراكم الرأسمالي الدولي وحتى في مرحلة متقدمة يحجم عن دخول بعض الأنشطة بسبب الكثافة العالية لرأس المال وعدم قدرة، وأحياناً رغبة، القطاع الخاص في ولوج هذه الأنشطة، لولا تصدي الحكومات لإقامة مثل هذه الأنشطة لما تمكنت هذه الدول من بناء اقتصاد سوق متقدم يمكنه توجيه الموارد المتاحة بناء على آلية السوق. لقد تحمل الكثير من الحكومات خسائر كبيرة في تمويل مشروعات وقطاعات

أساسية للاقتصاد الوطني ومن ثم نقلت ملكيتها للقطاع الخاص عندما قوي عوده ووضعت آلية اقتصادية سليمة لتفعيل قوانين السوق. إذاً لا يجوز الخلط بين القطاع العام الاقتصادي والاشتراكية لأن المهم يكون في الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعطى للقطاع العام. ففي دول الحرية الاقتصادية يكون القطاع العام لتسهيل النمو الاقتصادي وتهيئة المناخ لتطور القطاع الخاص ويبقى مع هذا قطاعاً عاماً وملكية حكومية. والغريب أن الدول الصناعية المتقدمة التي بنت تقدمها على أساس من التدخلية والحماية وتقوية مؤسسات القطاع العام عندما كان اقتصادها يستدعي ذلك نراها اليوم تتنكر لهذا التاريخ الطويل وتحاول فرض طريق تنموي مختلف تماماً على الدول النامية التي لا تتمكن من تحقيق مزية نسبية بسيطة تمكنها من المنافسة في السوقين الداخلية والعالمية، ولكن الأكثر غرابة أن بعضاً من اقتصاديي العالم الثالث يتسابقون في تبني الليبرالية الجديدة المتوحشة من دون قراءة تاريخ العالم الاقتصادي وحتى من دون قراءة آراء دعاة الليبرالية الذين تراجعوا عنها بالنسبة للدول النامية.

* اكاديمي عراقي

دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

كاظم موسى

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية فيها، وتسهم في امتصاص اعداد كبيرة من الايدي العاملة، فضلاً عن انتشارها الواسع في المناطق السكانية الحضرية والإقليمية، كما تلعب دوراً مهماً في زيادة المهارات الفنية للعاملين فيها، حيث تجد ان المستثمرين الممارين متجذرون في البيئة الاقتصادية المحلية، فاستثماراتهم وفعاليتهم وارباحهم مقيمة بصورة ثابتة، وهم يخلقون فرص عمل لعشرات الآلاف ويخرجون حرفيين ومهنيين جدد على الدوام، بالإضافة الى انه، بمقتضى الروابط الاجتماعية التقليدية يعيلون أسراً ممتدة تشمل، عدا الزوجة والابناء، العديد من الأقارب، وكذلك فان المهنيين والحرفيين، بسبب انتمائهم الى الشرائح الاجتماعية الشعبية، ربما كانوا اكثر التصاقاً بالقيم التقليدية.

وفي ضوء ذلك تعد المشاريع الصغيرة والمشاغل الحرفية في اغلب البلدان، ولا سيما النامية، الماكنة الرئيسة لازدهار النمو الاقتصادي، في حين ان تدهورها يؤدي الى تنامي ظاهرة البطالة وشلل

الصناعي في البلدان الصناعية والنامية، فعلى سبيل المثال يمثل الحرفيون في ايطاليا، الذين يعمل معظمهم ضمن الاعمال الاسرية، عاملاً مهماً في نجاح مشاغل الذهب والفضة والجواهر والجلود والتطريز والزجاج والخزف والاثاث والاحذية والملابس وغير ذلك. اما في اليابان فيعود نجاح صادراتها



الى حد بعيد الى قوة المنافسة الداخلية التي تعززها الشركات المنتجة، من خلال تعاقدها من الباطن مع شركات صناعية صغيرة للقيام بجزء كبير من الاعمال بأسعار قادرة على المنافسة دولياً. تكتسب الشركات الصناعية الصغيرة اهمية خاصة في الاقتصاد الياباني، حيث يمثل انتاجها قرابة ٥٠٪ من الانتاج الصناعي الياباني، الايدي العاملة. وكما هي الحال في الدول المتقدم، فان الصناعات الصغيرة، تحتل جانباً مهماً من النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، ومن بينها الاقطار العربية، كما هو الحال في مصر مثلاً، التي تلعب فيها هذه الصناعات دوراً كبيراً ومؤثراً. لقد اثبتت التجارب التي مر بها العديد من الدول ان المشاريع الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إذا تهيأ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم، واعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحة الفرصة الكافية لاثبات ذاتها والوقوف على اقدامها، وتؤكد الشواهد التاريخية ان المشاريع الصغيرة تمثل اللبنة الاساسية في بناء الصروح الاقتصادية في بلدان العالم المتطورة. ومع ذلك فانها، وخاصة في البلدان النامية، تواجه مشاكل وصعوبات كثيرة تقف امام قيامها وتطورها ومن بين هذه

المشاكل والصعوبات نذكر ما يلي:
١. المشاكل المتعلقة بتقويم المشاريع الصغيرة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية المانحة للائتمان
٢. ضعف النواحي الادارية والانتاجية والتسويقية والقانونية والتشريعية والرقابية لدى المشاريع الصغيرة.
٣. ضعف التخطيط والافتقار الى الدراسات العلمية والاجهزة الوطنية المتخصصة لرعايتها، مع عدم او ضعف الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى واختيار الموقع واعداد التصاميم .
٤. المشاكل المتعلقة بالرسوم الكمركية وانعدام اوقلة المرافق الاساسية كالمياه والكهرباء والمياه والدعم الحكومي، ما يفقدها صفة المنافسة.
٥. ارتفاع كمية نسبة الفوائد المفروضة على القروض التي تمنحها المصارف ومؤسسات التمويل لاصحاب المصانع الصغيرة.
٦. تركيز الدول النامية في سياستها التصنيعية على تأسيس المشاريع الكبيرة.
لما تقدم لا بد من اقامة هياكل حكومية تدعم اعادة تشغيل المشاريع الصغيرة لما ينطوي عليه ذلك من فوائد عدة تتمثل في دوران عجلة الصناعة المحلية التي تمتص كما كبيراً من العمالة العاطلة لصالح مجمل الدورة الاقتصادية الوطنية.



التنمية الاقتصادية في الهند

إعداد / المدي الاقتصادي

القدرة الكهربائية تنتج المحطات الحرارية التي تستخدم النفط والفحم الحجري نحو ٨٠٪ من الكهرباء بينما تزود المحطات الكهرومائية معظم حاجات الهند المتبقية من الكهرباء، وتزود محطات القدرة النووية البلاد بقدرة ضئيل من الكهرباء.

النقل والاتصالات

تعتمد الهند بدرجة كبيرة على السكك الحديدية حيث تنقل أربعة بلايين راكب سنوياً، إضافة إلى نقل نحو ٦٠٪ من البضائع لأنحاء الهند المختلفة. ويبلغ أطوال السكك الحديدية بالهند نحو ٦٢,٠٠٠ كم، بينما يبلغ عدد المحطات نحو ٧,٠٠٠ محطة. وكثير من سكان المدن يستخدمون الدراجة الهوائية، ومن ناحية أخرى، تربط الطرق البرية المدن الرئيسية، ولكن بعض هذه الطرق تبدو حالتها سيئة، وتنقصها محطات الخدمة والكباري، مما يشكل صعوبة في السفريات الطويلة، كما تحمل الشاحنات نحو ٣٠٪ من جملة البضائع المشحونة في الهند، إضافة إلى أن الخطوط الجوية الهندية تسهم في نقل المسافرين والبضائع في داخل الهند ودول العالم الأخرى.

وفي مجال الاتصالات، فإن كل المدن الهندية تتوافر فيها خدمات هاتفية، حيث يوجد نحو ثلاثة ملايين هاتف، كما تصل خطوط البرق إلى كل أجزاء البلاد، إضافة إلى وجود أكثر من ٣,٥٠٠ صحيفة يومية، بعضها ينشر باللغة الإنكليزية والبعض الآخر باللغتين البنغالية والهندية.

والسكر والبقوليات والحمضيات والموز وغيرها. وكذلك فإن إنتاج الفولاذ، يؤدي دوراً مهماً في التوسع الصناعي بالهند. وقد ساعد عدد من البلدان الهند في إنشاء مصانع الفولاذ. وهذا المصنع الموجود في بيهيلي أنشئ بمساعدة الاتحاد السوفيتي (سابقاً). في الماضي، كانت الهند تستورد كميات كبيرة من المواد الغذائية ولكن تطور الآليات والوسائل الزراعية واستنباط سلالات البذور المحسنة، واستخدام طرق الري الحديثة ساعد على زيادة إنتاجية الزراعة في البلاد. ولقد تطورت الصناعة بعد استقلال الهند، لتشمل صناعة تكرير البترول ومشتقاته وصناعة الآليات ووسائل النقل. ومنذ عام ١٩٥٠م، أنشأت الحكومة عدداً من مصانع الحديد والفولاذ، وذلك لتلبية صناعة السيارات والقطارات والمعدات الحربية. وأنشأت كذلك مصانع الإسمنت والسكر، والصناعات الغذائية والخشب وصناعة النسيج. ولأغراض الصناعة، تمتلك الهند كميات كبيرة من المواد الخام حيث تنتج نحو ٥٪ من الإنتاج العالمي من خام الحديد، كما تمتلك الهند كمية جيدة من الفحم الحجري. ويمثل البترول نحو ٣٥٪ من قيمة كل المعادن المستخرجة في الهند، بينما يمثل الفحم الحجري ٤٠٪. كما تنتج الهند معظم الإنتاج العالمي لمعدن الميكا لصناعة المعدات الكهربائية، كما تصدر خام المنغنيز. وتنتج الهند كذلك معادن أخرى مثل: البوكسيت والكرميت والجبس والغاز الطبيعي والنحاس والرصاص والزنك.

وتعد بومباي أكبر مدينة في الهند، يزيد عدد سكانها على ٨ ملايين نسمة. تشغل المباني الحديثة العالية المخصصة للسكن وللمكاتب جانباً من المدينة، غير أن معظم أهالي بومباي يعيشون في أحياء فقيرة مزدحمة بالسكان.

التجارة

نجد أن صادرات الهند الرئيسية تشمل البن والمنسوجات القطنية والماس، والصناعات اليدوية، وخام الحديد والجوت والشاي والتبغ والمنتجات الجلدية وغيرها، ويشكل الإنتاج الزراعي ٢٨٪ من جملة الصادرات، بينما تشكل المنتجات الصناعية (المعدات الكهربائية، الآلات الخفيفة) نحو ٦٣٪. ويعتبر النفط من أهم الواردات إضافة إلى واردات أخرى مثل: زيت الطعام والأسمدة والحبوب والحديد والفولاذ والآلات الصناعية ومعدات النقل. ولذا فإن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات مما يتطلب الاستعانة بالقروض والمعونات الخارجية لتمويل الواردات الإضافية.

وتجعل حقول الأرز الهند ثاني أكبر قطر منتج للأرز في العالم، ولا يفوقها في هذا المجال غير الصين. الزراعة

تسهم بنحو ثلث الدخل القومي للهند التي تعد خامس دولة في العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية. وتغطي مساحة الأرض الزراعية أكثر من نصف البلاد، حيث تزرع الحبوب الرئيسية: الأرز والقمح والذرة والدخن كما تزرع الهند أكثر من نصف إنتاج العالم من المانجو، وتعد من الدول الرئيسية في إنتاج التوابل والجوت

الماس، الأفلام، خدمات تكنولوجيا المعلومات، المنسوجات، الحرف اليدوية. تتركز أكثر المناطق الصناعية حول المدن الكبرى. في السنوات الأخيرة برزت الهند كأهم متعامل عالمي في مجالي البرمجيات ومعالجة الأعمال الإدارية، وبلغ حجم مداخل هذه الخدمات ١٧,٢ بليون دولار (٢٠٠٤-٢٠٠٥). يتواجد العديد من الشركات الصغيرة الحجم والتي توفر مناصب عمل دائمة للعديد من المواطنين في المدن والقرى الصغيرة. ورغم أن عددهم لا يزيد عن الثلاثة ملايين سائح أجنبي سنوياً، تشكل مدخولات قطاع السياحة جزءاً مهماً من الدخل القومي (نحو ٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). من بين أهم الشركاء التجاريين للهند: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، والإمارات العربية المتحدة.

ومن أهم صادرات الهند، المنتجات الزراعية، المنسوجات، الأحجار الكريمة والمجوهرات، خدمات وتقنيات برمجية، منتجات كيميائية وجلدية، فيما تشكل أهم البضائع التي تسودها: النفط الخام، الآلات، أحجار كريمة، أسمدة، كيماويات. بلغ حجم صادرات الهند عام ٢٠٠٤م، قرابة ٦٩,١٨ \$ بليون فيما بلغ حجم الواردات ٨٩,٣٣ \$ بليون. ينتشر الفقر بصفة عامة في الهند بينما تنصف قلة من الهنود بالثراء. وبالرغم من ضخامة الاقتصاد الهندي من إجمالي الدخل القومي وعائد البضائع والخدمات، إلا أن عدد سكانها الهائل يجعل مستوى دخل الفرد فيها من الدخول المتدنية في العالم.

يضم المجمع الحديث الذي أقيم بالقرب من مدينة بنكلور الهندية العديد من الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات، وتعتبر شركة إنفوسيس من الشركات الرائدة في مجالها تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نمواً، تدر على البلاد قرابة ١٣ بليون دولار سنوياً. يحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالمياً من حيث تبادل العملات، والرابع من حيث معادل القوة الشرائية (PPP). وسجلت الهند عام ٢٠٠٣ م أعلى معدلات النمو السنوية في العالم (نحو ٨٪)، إلا أن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن الواقع، إذ أنه ونظراً لعدد سكانها الكبير، تتراجع الهند إلى المرتبة الـ ١٢٠ عالمياً من حيث الدخل السنوي الفردي (٣,٢٦٢ دولار حسب أرقام البنك الدولي). للهند احتياجات من النقد الخارجي تبلغ زهاء ١٤٣ بليون دولار. تعتبر مدينة مومباي المركز المالي للبلاد، ويوجد بها مقر مصرف الهند المركزي، وسوق المال (البورصة). بينما يعيش أكثر من ربع الهنود تحت خط الفقر، بدأت ملامح طبقة وسطى جديدة تظهر إلى الأفق، وبالأخص مع تطور صناعة المعلوماتية. وكانت الزراعة وإلى سنوات خلت المحرك الرئيس للاقتصاد، وعرفت الهند معها الاستقلال الاقتصادي، اليوم تراجعت مساهمة هذا القطاع إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. من القطاعات الأخرى المهمة: التعدين، البترول، صقل

يمكن القول إن أسوأ أوجاع أوروبا الاقتصادية و موضوع العناوين الرئيسية مؤخراً هي اليونان، العاجزة اقتصادياً و المتغيرة سريعاً من الناحية الاجتماعية. و يمكن لمشاكلها، غير القابلة للاحتواء، أن تؤثر في بلدان البحر الأبيض المتوسط، الأخرى، مثل إسبانيا، و البرتغال و حتى إيطاليا، و قد يتعرض مستقبل اليورو و مصداقية الاتحاد الأوروبي للخطر، و هلمجراً.

اقتصادات أوروبا الشرقية الناجية من الكارثة



و في البلدان الأسوأ تعرضاً للضربة، و هما لاتفيا و هنغاريا، ارتفعت شعبية الحكومات حتى حين اشتد الألم (و لو أن حكومة لاتفيا الائتلافية خسرت يوم ١٧ آذار أغليبيتها عندما انسحب حزب كبير). و من طرفها، أبدت الدول الخارجية براعة و طول بال. و كان المسعى الكبير و المعروف قليلاً مع هذا هو " مبادرة فيينا "، بوساطة المصرف الأوروبي لإعادة

قام السياسيون في الشرق، الذي يواجه أسوأ وجهة نظر، باتخاذ قرارات صلبة على نحو جدير بالثناء (و كانت أوكرانيا، التي يشلها التنزع السياسي الداخلي هي الاستثناء : و قد بقيت طافية فقط بفضل سخاء الخارج). و أثبت طيف المبادئ الشعبية أنه مجرد سراب. و لقد كانت الحكومات الائتلافية الضعيفة في ما يبدو جيدة بالأحرى في الدفع بالاصلاحات.

ناجحة المحلي الاجمالي نما في عام ٢٠٠٩، و ساعد شركاءه التجاريين.

وكان المثال الجيد على وجهات النظر الخارجية الخاطئة هو السوق في مقايضات التخلف عن سداد ديون أستونيا. و كان هذا فرصة لمراهنة تجارية على موت الحصان الغائب، إذ ليس هناك لدى أستونيا دين حكومي متأخر به عموماً. و قد عمقت الأرقام الخاطئة الجو الكئيب. و يمكن القول بوجه خاص، إن الخطأ في قراءة بعض المعطيات من مصرف التسديدات العالمية بالغ في مستوى عرض المصارف الأجنبية. و هناك عنصر آخر يمكن أن يكون المصلحة الشخصية. فالموظفون الرسميون يتممون على نحو غامض بأن بعض المصرفيين أنقصوا العملات و الأسهم المصرفية، و بعدها نشروا ملاحظات بحثية تتنبأ بقصور في تسديد ديون أو تخفيض عملة. و يعتقد آخرون بأن الأوروبيين الغربيين توافقون إلى تحويل اللوم على الركود، أولاً نحو وول ستريت و من ثم نحو شرقيهم المشوش.

و هناك مقارنة مثيرة للانتباه بين الاضطرابات في اليونان و الصبر المتجه و النخبين الشيوعيين السابقين، الذين غاصت مستوياتهم المعيشية وسط بطالة غامرة. و يمكن لـ " الهشاشة المؤسسية " التي كانت تقلق بعض السياسيين الأوروبيين أن تكون مشكلة حقيقية - لكن في منطقة اليورو، و ليس في أوروبا الشرقية، فعلى مدى السنة الماضية

ترجمة / عادل العامل

و في أواسط آذار الماضي تحدث وزراء مال الاتحاد الأوروبي عن إمكانية قروض ثنائية لإنقاذ اليونان، كمكافأة مقابل الصرامة المالية الجديدة للحكومة - و لو أن التفاصيل كانت ناقصة بشكل ملفت للنظر، لكن التاريخ يبين مقدار السرعة التي يمكن أن تنحسر بها موجة المخاوف. فقبل اثني عشر شهراً، كان الذي يبدو بأنها المشاكل الكبرى هنا هي البلدان الشيوعية سابقاً - هنغاريا، لاتفيا، أوكرانيا و غيرها. و قد لاحت انهيارات العملة و الصيرفة كبيرة في حجمها، و تنذر بمخاطر مفرغة بالنسبة للاقليم و ما وراءه. و بعد مرور سنة، تبدو مشاكلها ذات طابع رتيب، و ليست بتلك الحالة الباعثة على الفزع.

لقد كانت المخاوف مضخمة إلى حد ما. ففكرة " إفليم شيوعي سابق " واحد يدعى أوروبا الشرقية لا تصمد أمام التدقيق. فما الذي يجمع، يا ترى، سلوفينيا المزدهرة، التي هي أغنى من البرتغال، بمولدوفا، البلد الأفقر في أوروبا؟ لقد كان لدى بلدان مثل هنغاريا أنظمة مالية كبيرة مفعلة جداً، و هي مبتلية بمستهلكين مقترضين و مسرفين متهورين، لكن في الجمهورية التشيكية، كانت المصارف متينة و العادات اقتصادية متعافية. و كان اقتصاد بولندا، و هو الأكبر في الاقليم، غير مهدد بخطر من الكارثة إلى حد أن

هل بمقدور الغرب اختراق سور الصين العظيم؟

ترجمة إسلام عامر

من هبوطها الاخير. و قال مستثمر مصري قد اشترك في اقتراح تشالينكو بأن التوصل الى اتفاق كان ليأخذ مجراه في الغرب لكن الصينيين و ببساطة يستغرقون الكثير من الوقت و يوضح ذلك المصدر قائلاً: "أن ما يدحرج كرة التوصل الى اتفاق هو الاجماع الشامل عليه لكن الاتفاق في هذه الحالة بقي عالقا و على مستوى ثانوي. يتم انعقاد الكثير من الاتفاقات في المملكة المتحدة لأن اثنين من الناس يجتمعان في غرفة واحدة معاً للتوصل الى تسوية و هذا الامر لا يحصل مطلقاً في الصين".

قد ساعد النمو في الصين في تعزيز المبيعات عبر اسيا الى ما يقرب ٤,٤ بليون باوند في الاشهر الستة وصولاً الى التاسع و العشرين من شهر اب/اغسطس ٢٠٠٩ و حتى ٣٨ بالمئة في نفس الفترة الزمنية في العام السابق. فالفتاح هو نوع العمل الناجح في الصين و يقترح شولون بيرسلن و هو استاذ في العلاقات الدولية في جامعة واروك و المتخصص في السياسات الصينية و يناقش: "أن التجارة الصينية هي تجارة مستقيمة تماماً فأذا ذهبت الى الصين أنتاج السلع التي يتم تصديرها عبر البحار و التي تجلب العملة الاجنبية فأذا ذلك امرٌ حسن و اذا انغمست في القطاعات التي لا تملك فيها الصين استثماراً فإن ذلك هو امرٌ حسن كذلك و اذا ذهبت هناك للمنافسة فإن ذلك سيكون امرأ مختلفاً كلياً عن ما تم ذكره سابقاً".

فعلى سبيل المثال لا توجد سوق حقيقية لما يسمى : "اصنعه بنفسك" لذا فإن بي اند كيو التي تملك كنف فيشر

صحيح بعيداً حتى عن الدعوى القضائية التي اتهمت الاسترالي ستيرن هو في قبول الرشوة للتفاوض على سعر الحديد الخام و مصانع الصلب الصينية. في العام الماضي خطط منجم تشالينكو لاستثمار ١٩,٥ مليار دولار في ريودي جانيرو لكن ذلك الطلب قد قوبل بالرفض لصالح مشروع مشترك مع لندن و ملبورن التي مقرها في (بي اتش بي بليتون) فقد انهار الاتفاق لأن رأس المال لم يعد ضرورياً ولأن أسعار البضائع قد تعافت



الصيني سوفاً صعبة" هذا ما قاله ستيفن فليس الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار الصينية. البريطانية.

فيشير فليس الى الاختلافات الثقافية بين الدول الأوروبية و الشركات الامريكية من جهة و الشركات الصينية من جهة اخرى مشيراً الى تأثير الحكومة على المستويات الوطنية و البلدية و المحلية حيث انها : "جزء من الحامض النووي".

و من المؤكد ان خبراء ريو قد وجدوا ان ذلك الامر امر

قلما تعتمد الاعمال التجارية في الصين على الحكومة، حيث ان معظم المسؤولين الصينيين يتحولون من مواقعهم الى القطاع الخاص البارز الذي يحظى بمقولة شائعة يطلقها الصينيون "هاي شيا" التي تعني ترجمتها : الخوض في البحر المفتوح".

اما للأجانب فإن هذه المياه متلاطمة الموج، ففي الاسبوع الماضي اغلقت شركة غوغل العملاقة محرك البحث الاساسي التابع لها في الصين و ذلك بعد غضبها من الرقابة، بينما شارفت قضية الفساد المرفوعة ضد أربعة موظفين في مؤشر فاينانشيال تايمز ١٠٠ المنقذين في ريو توريننتو على الانتهاء.

و في السنوات الاخيرة تواجدت مصاعب كبيرة امام الشركات الغربية مثل اي باي و ليفي شتراوس و تايم وارنر.

و يبدو من الواضح ان ثمة معوقات كبيرة تحاول تقويض السوق الصيني، لكن نجاح الشركات الغربية هناك اصبح امراً متزايد الأهمية خصوصاً و ان السوق الامريكية تعد المستهلك الأكبر في العالم.

ان المملكة المتحدة و بشكل خاص حريصة على اقامة العمليات مع هيئات الاستثمار البريطانية الصينية التي تلقت العام الماضي ٦,٩٠٠ تحقيقاً صناعياً عن هذا البلد. "اني اعتقد انه من الصعب تأسيس مثل هذه العمليات في الصين لكن ثمة عدد من الامثلة المعروفة على الصعيد العام من المشاكل التي لا ريب من انها تجعل السوق

كابوس وول ستريت

ترجمة / المدى الاقتصادي

تحظى بنفس مكانته و حتى معظم الاقتصاديين كانوا سيعرضون لنا فقرة روتينية واحدة على الأقل في سيرتهم الذاتية تتحدث عن هدفهم في مساعدة من هم في اسفل السلم الاجتماعي سواء كانوا يعنون ذلك حقيقة ام لا. بيد ان غرينسبان لم يكلف نفسه عناء القيام بذلك الامر، لكن غرينسبان، ولسوء الحظ لم يكن نشازا بين اوساط المصرفيين المركزيين، بل كان المعتدل بينهم.

وما اسوأ من ذلك هو ان نظرتهم الحمقاء قد اثرت تأثيرا بالغا و غير متناسب على التقارير الاقتصادية و مناقشة القضايا الاقتصادية، و كما تفيد التقارير الحديثة بأن الاجور في الصين الان ترتفع مجددا و ذلك جراء الاثر الاضافي الذي وضعه الانتعاش الاقتصادي و البرامج الاقتصادية العالمية المحفزة ذات الاثر الاكبر التي كان لها دور.. في تمكين الصين من خلال النمو في الكساد العالمي بنسبة ٨,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٩ فتعد التقارير اقل سلبية بعض الشيء مما كانت عليه قبل أعوام عدة مضت لكن كابوس غرينسبان كان كابوسا مفرعاً فأن نقص العمالة يجبر الاجور في الصين على ان ترتفع و هذا سوف يزيد من التضخم.

ليس واضحا ما هو الخطأ مع مشكلة "نقص العمالة" التي يجري حلها في الطريقة التي حل بها السوق غيرها من المشاكل المماثلة من خلال ارتفاع التزويد باليد العاملة لسد كمية الطلب عليها. "لقد استنزف الصين احتياطي العمال العاطلين في المناطق الريفية و استنزف الصين العمال اليافعين لخدمة مصانعها" هذا ما نقلته صحيفة نيويورك تايمز. "و يقول مدراء شؤون الموظفين انهم يتخلون عن التقاليد غير الرسمية التي تقضي بعدم توظيف اي شخص تجاوز الـ ٣٥ عاما عن العمل و قالوا بأنهم الان يقومون بتوظيف العمال الذين تصل اعمارهم الى الأربعين سنة و ربما الاكبر منهم و ذلك على الرغم من قلقهم فيما لو كانوا يستطيعون بذلك مواكبة الخط الانتاجي الصيني السريع الوتيرة".

"و لم يعد بمقدور المدراء توفير ثماني غرف إلى غرفة واحدة كمساكن للعمال متوقعين منهم ان يكسحوا ١٢ ساعة في اليوم و سبعة ايام في الاسبوع" و ذلك وفقا لما قالته بيزنس ويك. وثمة المزيد و المزيد للذكر لكننا لا نريد ان نصيب غرينسبان بأزمة قلبية و وفقا لمصادقية التايمز فأن باستطاعتها ان تميز الجانب الايجابي من ارتفاع اجور العمال في الصين و وجوب ترحيب ادارة اوباما التي ابدت استياءها من قيمة اليونان الصيني البخسة بهذا التطور".

حيث ان لدى ارتفاع اجور العمال في الصين تأثير كبير على قيمة اليونان الصيني، لكن الحقيقة تتجلى في كون ادارة اوباما و زعماء الكونغرس غير جادين حيال المزيد من التنافسية في ما يخص الدولار، فلو كانوا كذلك لاستطاعوا ان يضغطوا على قيمة الدولار حول العالم بدلا من محاولتهم القاء اللوم على الصين بسبب قيمة الدولار المرتفعة، لكنهم لم يقوموا بذلك لأن رأي غرينسبان / وول ستريت السائد هو: ان اي شيء يُخفّض من التضخم هو شيء جيد سواء كان قيمة الدولار المغالى فيها أم استيراد العمالة عبر البحار ام اجور عمال امريكا الخاملة التي كانت كذلك و على مدى عقود.

عن الصنادي تايمز

كان ألين غرينسبان (وهو رئيس مجلس ادارة مجموعة المصارف الاحتياطية الفيدرالية سابقا) يرى حلماً او بالاحرى كابوسا و يبدو ان غرينسبان قد صحا من نومه يبلله عرق بارد و ذلك في خوف من ان "الضغوط الانكماشية" التي قد ابقت مستوى التضخم منخفضا قد اوشكت على الانتهاء. كان ذلك في عام ٢٠٠٧ عندما قام بنشر سيرة حياته الاقتصادية و "عصر الاضطراب".

و على الرغم من حبه المعروف للبيانات الاقتصادية و انكبابه على قراءة احدث التقارير الواردة من اي وكالة احصاء الا انه لم يدرك بأنه كان يجلس فوق فقاعة من حمى الاسكان. ان عدم رؤيته لحمى الاسكان تلك فضلا عن عدم التفاته الى فقاعة حمى اسعار الاسهم التي انفجرت أمام ناظره مسببة الانكماش المالي في عام ٢٠٠١ ادى الى عدم معرفته بأن السوق على وشك الانهيار الذي سيسبب بالتالي انكماشاً ماليا ليس ذا صلة بالموضوع الذي يتحدث عنه. ينبغي ان يكون ذلك الامر بحد ذاته كافياً للتشكيك في حكمة المصرفيين المركزيين و رجاحة عقولهم. لأن الدليل لحمى الاصول المالية و فقاعتها كان واضحاً تمام الوضوح خصوصا عندما وصلت الى حجم معين. لكن كابوس غرينسبان كان كابوساً مخيفاً لأسباب اخرى حيث ستكون بعض تلك الاسباب ذات علاقة متزايدة خصوصاً عند تعافي الاقتصاد العالمي.

و كما يروي غرينسبان ذلك بالتفصيل في كتابه حيث يقول: ان السبب في كابوسه هو ان العالم كان يستنفد أسهم مئات الملايين من العاطلين عن العمل بضمنهم أولئك في الاتحاد السوفييتي السابق و من هم في الريف الصيني. و بعبارة اخرى "فأن العديد والعديد" منهم قد اصبحوا موظفين و هذا من شأنه ان يسمح لاجور العاملين في مصانع الصين بأن ترتفع و طالما كان لدى الصين كتلة كبيرة من غير الموظفين فأن الاجور ستبقى قيد الحجز. و وفقا لغرينسبان فأن المنافسة في اعطاء الاجور المنخفضة هناك قد ادى الى احتجاز الاجور في بقية انحاء العالم. و تعد الدول الغنية من ضمن هذه الدول التي بقيت الاجور فيها تحت الحجز و السيطرة كما هو الحال مع الولايات المتحدة، فكل شيء كان على مايرام؛ حتى ما ان بدأ الكابوس.

فهل ثمة شيء ما ليس على مايرام في هذا الموقف؛ فلقد كان غرينسبان من اقوى صناع القرار الاقتصادي حينذاك يخشى من انخفاض البطالة و ارتفاع الاجور بين العمال! التي وصلت الى ثمانين سنت في الساعة. اذن ما الغرض من التنمية الاقتصادية ان لم يكن لرفع مستوى معيشة الفقراء.

و يمكن ان يقوم البعض بصرف النظر عن قيم غرينسبان غير النموذجية و بعد كل ذلك كان غرينسبان نصيرا للكاتب المؤمن بحرية الارادة المتطرف ايان راند.

و كان سرد سيرة حياته الذاتية غير مألوف في نمطه على الرغم من انه ذكر فيه حبه للبيسبول و الموسيقى (و انه كان يرتاد مدرسة جوليارد) و الان اصبح مهتماً بالاقتصاد و لكن ثمة شيئاً ما غير مذكور في تلك السيرة فلو امعنا النظر لوجدنا ان معظم الشخصيات العامة التي

في داخل الاتحاد الأوروبي، هناك واحد فقط، باريكس في لاتفيا، و قد تم إنقاذه بوساطة الحكومة و الإبيرد EBRD، و ذلك أقل مما كان يتوقعه كثيرون، و هي نتيجة أفضل كثيراً مما في الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨.

و قد ساعدت مساع أخرى من مؤسسات خارجية أيضاً. فقد خفف تدفق أموال الاتحاد الأوروبي لتحديث البنية التحتية من تأثيرات الضغط على الخزينة في البلدان التي كان عليها تصنيف تمويلاتها العامة سريعاً. و تلك البلدان التي استطاعت تخفيض عملاتها قد فعلت ذلك، محافظة على سياسة مالية طليقة. أما تلك التي لديها علامات حدود للاسعار - بلدان البلطيق الثلاثة و بلغاريا - فقد شرعت في "تخفيض العملة داخلياً"، بفضل أسواق العمل و المنتجات المرنة لديها.

و تبقى القابلية للاستمرار مشكلة كبيرة. فتعليق دين القطاع الخاص في الاقليم يهدد بخطر النمو البطيء لسنوات قادمة. و المشاركة في عبء التسوية بين المقرضين، و المقرضين و دافعي الضرائب في إعادة هيكلة منظمة عمل قد بدأ بالكاد. و كما تذكر شركة للاستشارات، فإن المصارف تبقى هشة، و يلوح القيام بضغط جديد على الخزينة مضحماً و يحتمل أن يبقى نمو الصادرات بطيئاً. و يمكن القول أخيراً إن أوروبا الشرقية قد دفعت عنها خطر الكارثة من خلال الحظ، و الحصافة و مساعدة الاصدقاء.

عن / Economist

اندرو هابير رئيس سي ام اس كاميرون ميكيثا التي مقرها في الصين يوافق على ان الطبيعة المتحولة التي تمثل هذه البلدان الضخمة تخلق المشاكل و ذلك لعدم وجود اي مجموعة من القوانين المشابهة لأي اثنين من المحافظات، و ان بيريري و هي الاكثر شيوعاً في بعض المناطق من غيرها.

"ان الفساد هو مرض مستوطن و لا يؤثر في المحليين فحسب، بل و حتى الاجانب" و يوضح: "ان الاجنبي الذي يخوض في مثل هذا المزلزل سيتشبث بأي شيء".

ان العديد من الشركات الغربية سواء كانت مستأجرة ام تنفيذية ثانوية نزلت لأقامة العمليات الاقتصادية في البلد و يعتقد هالبر بأن ذلك امر خاطئ لان لدى هؤلاء الرؤساء ادراك حسي و بسبب الكيفية التي تعمل بها الاسواق من دون القبول على دخول تلك الشركات التي لا تزال اجنبية.

ولذلك توجد احتمالية التورط في الفساد لأنهم يعتقدون بأن ذلك الأمر شيء أساسي في صناعة الصفقات الصينية و على الرغم من ذلك فانهم لن يملكوا نفس ميكانيكية الدعم.

و يخبر هالبر موكله بأن من المستحسن لهم ان يدعموا النظام البلدي من خلال مساعدة صندوق العلاقات العامة في عقود الاشغال العامة مثل المنشآت الرياضية و المدارس و العيادات "فيمكن السكان المحليين في حال افضل من دون الفساد".

عن الايكونمست

البناء و التنمية. ففي أواخر عام ٢٠٠٨، قام خبيره الاقتصادي الرئيس، أيريك بيرغلوف، بتحديد خطر السياسة القائمة على نحو انفرادي على المصلحة الوطنية. و كانت الحكومة النمساوية قد قالت للتو إنها ستدعم مصرف إيرست المضطرب الأحوال، لكن فقط إذا ذهب الأموال إلى قروض داخل النمسا. و قد هدبت تلك الطريقة بهياج خارج أوروبا الشرقية عن طريق مصارف أجنبية معرّضة كثيراً للخطر كانت قد أقرضت بشكل غير حكيم (و في الغالب بالعملة الأجنبية) خلال سنوات الفقاعة.

لقد كانت تلك مشكلة كلاسيكية جماعية الفعل : كانت المصلحة الفردية لكل مصرف هي التقليل من العرض عن طريق دعوة القروض و بيع الموجودات بأسعار أدنى، لكن لو فعل الجميع بصورة متماثلة، فإن كل واحد سوف يعاني من ذلك. و قد نفعت الاستجابة الدولية. فقيام المصرف المركزي الأوروبي بتدبير السيولة للمصارف الأجنبية شجعها على مواصلة تمويل الفروع خارج منطقة اليورو. و ساعد صندوق النقد الدولي و مقرضون آخرون على حشد عدد من البلدان للبقاء طافية و توفير سيولة للمصارف، بصرف النظر عن الملكية، و قد ساعد المنظّمون المصارف عن طريق إرخاء الاحتياجات الرأسمالية.

و لم ينسحب أي من المصارف المملوكة أجنبياً خارج الاقليم. و إجمالاً فإن ١٧ مصرفاً محلياً مهماً قد أفلس (على الأغلب في روسيا و أوكرانيا و أمثالهما)، لكن

هي مؤسسة سيتم الترحيب بها دائماً و لديها ٤٣ متجراً في الصين و على العكس فأن الصين لم تكن ترغب في تغيير نشاطاتها لكبح جماح غوغل، التي حصدت بين ٢٥٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليار دولار في البلد.

اعلنت تشيانا يونيكم وهي شركة لتشغيل الهاتف المحمول الاسبوع الماضي بأنها ستزيل محرك البحث من اعداداتها اليدوية للموبايل. و اضاف بيرسلن ان ثمة نزاعاً داخلياً تقع الشركات الغربية في شراكه. و قامت السلطات المركزية بالتقليل من اثرها و ذلك لتحظى البلديات بالمزيد من السيطرة و التحكم في ما يخص احتياجات الميزانية الاقتصادية و لكن ذلك الأمر ادى الى مقاطعة المحافظات لمنتجات بعضها البعض الحكومة المحلية ستقوم بحماية منتجاتها و اضاف بريسلن : "اذا قمت بصناعة السيارات فأنت ستجد انه من الصعب بيعها في اماكن أخرى في الصين ذلك لأن كل محافظة تقوم بترويج ما يصنعه منتجوها المتواجدون فيها و تحاول الحكومة المركزية بأن تثبت وجودها مجددا بصفتها المنظم الاول و الاخير للاقتصاد الصيني" و ثمة طريق واحد استعادت من خلاله الحكومة المركزية قوتها الا وهو أسواق الائتمان. فقد اعلنت العام الماضي ٩٠٦ ترليون يوان من القروض المصرفية الامر الذي يدل على قدرتها في تمويل الصناعات التي تشق طريقها بصعوبة حيث يؤمن مسؤولو الدولة بأن التكامل هو الطريق الى تطوير الاقتصاد و تعني هذه الصيغة الجديدة من التخطيط المركزي بأن المجاميع الغربية التي تتقدم بتنافسية غير مرغوب فيها و ستواجه المصاعب لا محال.

عمالة الاطفال .. يستسيغها ارباب العمل والحرف



بغداد / علي الكاتب

مشهد أصبح مألوفا في اسواقنا الشعبية اذ يتزاحم الاطفال لبيع اكياس النايلون للمتبعين من السوق وقيادة العربات الصغيرة التي يحملون بها بضائع رواد تلك الاسواق الى سياراتهم او لاي مكان يرغبون، وكذلك اصبح العمال من الاطفال هم علامة فارقة في المحال التجارية والمعامل الصغيرة والمطاعم، حيث ان أعداداً قليلة منها تخلو منهم.

الدكتور خليل ياسين استاذ الاقتصاد السياسي في كلية المأمون الجامعة يقول : ان حالة الفقر والفاقة التي لاتزال الكثير من العائلات العراقية تخوض فيها وتعاني من اجل الخروج منها الى بحبوحة العيش المناسب لها ولاطفالها هي السبب الرئيس وراء بروز هذه الظاهرة اللافتة للنظر في سوق العمل ، وواقع الحال يشير الى عكس رغباتها في تكريس حالة الفقر والعوز وزيادة معاناتها ، الامر الذي يجعلها تلجأ الى تشغيل الاطفال الذين يكونون قد تركوا مدارسهم منذ فترة لعدم مقدرة اسرهم على سداد مستحقات الدراسة واجور مواظبتهم على الدوام في المدارس .

ويضيف ياسين : ان الكثير من التقارير السنوية التي تصدرها جهات مختلفة سواء كانت حكومية من خلال الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات أم المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تشير صراحة الى زيادة اعداد الاطفال المتسربين من المدارس الى سوق العمل الفوضوي في الاسواق التي تكون في بعض الاحيان جاذبة لعمالة الاطفال، برغم وجود طوابير من الكبار عاطلين عن العمل لا يجدون من يوظفهم او يشغلهم.

ويتابع ياسين: أن السبب وراء تفضيل ارباب العمل للاطفال في تشغيلهم هو قلة الاجور التي تدفع اليهم اذ غالبا ما يكونون عرضة للاستغلال والابتزاز في احيان اخرى لعدم مطالبتهم بالاجور الحقيقية برغم عملهم لساعات طوال ، ونجد هذا واضحا في مهن تصليح السيارات والضالعة وغيرها، وغالبا ما يدعي ارباب العمل ان السبب وراء دفع

اجور بسيطة للاطفال من العاملين لديهم انهم سيصبحون (اسطوانات) في المستقبل عندما يكبرون وهذا هو ثمن ما سيجنوه مستقبلا.

سجاد حسن ١٢ عاما يقول: قبل سنتين تركت المدرسة وتوجهت للعمل في سوق الخضار القريب من المنزل لانني الان اتحمل مع اخوتي الصغار اعادة عائلتنا المتكونة من خمسة اشخاص ، وعملي هو التوجه صباحا لشراء اكياس النايلون جملة من سوق الجملة وبيعها في سوق الخضار لاربح ثمانية الاف من الدنانير او اقل من ذلك كل يوم.

ويضيف: ينتابني الخجل كثيرا عندما ارى الاطفال يلعبون او يذهبون الى المدرسة ، وعندما يسألوني عن عملي اخبرهم انني اعمل في (البالات) لانها مهنة اعداها افضل من مهنتي الحقيقية، والعمل الذي اقوم به شاق جدا اذ غالبا ما اكمله بشق الأنفس لأنني طوال اليوم ابقى اتجول في السوق من دون وجود وقت للاستراحة فالكمية كبيرة والمتبضعين قلة واحيانا اعرض للخسارة لعدم معرفتي بحساب النقود الامر الذي يجعلني عرضة لضعاف النفوس الذين يغالطوني في ارجاع بقية المبلغ واستقطاع مبلغ كيس النايلون منه .

عباس الكعبي من منطقة بغداد الجديدة يقول: أن تفضيلنا للاطفال للعمل في معامل الخياطة هو زهد الاجور التي تعطى لهم وعدم تذرهم من العمل الذي يطول لساعات في اليوم وعدم مطالبتهم برفع الاجور بين الحين والحين كما يفعل الكبار، كما ان الصغار هم بمثابة رصيد من العمالة نستخدمهم في وقت الحاجة عندما لا نتمكن من دفع رواتب العمال الكبار لان الاجور التي تعطى لهم قليلة مقارنة بالكبار.

ويرى في ذلك الدكتور خليل ان معالجة هذه الظاهرة تتطلب أمور عدة منها وجود تشريع يمنع عمالة الاطفال بشكل مطلق مع افتتاح جمعيات خيرية تعنى باعالة العائلات الفقيرة التي ليس بمقدورها ارسال اولادها الى المدارس مع تخصيص دوائر الحماية الاجتماعية رواتب لكل طفل فقير يتمكن من خلالها اكمال دراسته والاستمرار في حياته الطبيعية اسوة بغيره وضمان حصوله على عمل مناسب عندما يكبر وتنمية قدراتهم بالشكل السليم والمطلوب بما يضمن جعلهم اعضاء نافعين في المستقبل.

اقتصاديات

تحديثات السياسة النقدية

■ عباس الغالبي

بعد قرار البنك المركزي العراقي القاضي بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمصارف منت ٧٪ الى ٦٪ فضلاً عن تخفيض الاحتياطي القانوني للمصارف من ٢٥٪ الى ٢٠٪ من التحديثات المهمة التي أجراها على السياسة النقدية بعد النجاح الواقعي والحقيقي الذي حققته تلك السياسة عبر اكثر من اربعة سنوات خلت .

وحيث ان سعر الفائدة من اهم الادوات التي استخدمها البنك في معالجة ظاهرة التضخم حيث ان هذه الاداة مع سياسة تثبيت سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية من اهم الادوات التي تعامل معها البنك كملح بارز للسياسة النقدية التي تعرضت لانتقادات بعضها حادة جداً من قبل اوساط اقتصادية خاصة وحكومية الا ان المعطيات على أرض الواقع أثبتت مدى فاعلية السياسة النقدية التي لانتهجها البنك المركزي العراقي الذي تعامل مع الواقع برؤية علمية لاتبتعد كثيراً عن حركية السوق والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد للعراقي والساعي في الوقت نفسه الى الانفتاح نحو سياسة استثمارية تحتاج الى التدفق النقدي في ظل مستويات تضخم مرتفعة ،

حيث نجح البنك المركزي في التعامل مع هذه المتغيرات لمواجهة الضغوط التضخمية وتبني سياسة الاستثمار التي تعتمد الدولة بسبب الحاجة الملحة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة .

وبغض النظر عن ديناميكية السياسة النقدية التي سارت بشكل متوازن وبتنسيق مع السياسة المالية فإن المعترضين لجأوا الى التشهير والظعن في احيان كثيرة خلافاً للمهنية والعلمية في التعامل مع هكذا سياسات اقتصادية حيث وصفوا المزداد اليومي العلني الذي يعتمد البنك المركزي العراقي لبيع العملات الاجنبية بمشاركة المصارف العامة والخاصة على حد سواء بساحة لغسيل الاموال وتهريبها الى الخارج وهذا مايتعارض مع الواقع الذي نشهده كوسائل اعلام متخصصة ومتتعة لحركة ونشاط مزاد العملة اليومي

عن كتب ، حيث يجري المزاد بشفاافية وانسيابية واضحة عند الفتح والاعلاق وسقف المبيعات والمشتريات من العملة ليعلن في نهايته عند الاعلاق عن مستوى سعر الصرف النهائي .

ولم تكن السياسة النقدية منغلقة على نفسها ومتزمنة ومتوقعة في دهاليز اسواق المال بقدر ماهي منفتحة على مسارات السياسات الاقتصادية الاخرى وصولاً الى التكامل الاقتصادي وتحقيق اقتصاد كلي ناجح يتحرك على مسارات عدة ويراعي متطلبات القطاعات الاخرى المالية او الانتاجية وهذا ماتفرزه المعطيات الواقعية من حيث استقرارية سعر صرف الدينار العراقي وتوفير السيولة النقدية المطلوبة لعملية التبادل التجاري وخفض سعر الفائدة التدريجي بعد الانخفاض الذي شهدته مستويات التضخم الجامحة التي كانت تعصف بالاقتصاد الوطني .

ومايسجل للسياسة النقدية ايضاً المستوى العالي الذي وصل اليه الاحتياطي النقدي الاجنبي والذي كان افراز حقيقي للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي والتي حققت هذا السقف الذي يعد داعماً كبيراً للعملة المحلية في البنوك الاجنبية فضلاً عن كونه رصيذاً للاقتصاد العراقي برمته.

abbas.abbas80@yahoo.com

تصوير : سعد الله الخالدي - مهدي الخالدي

التصحيح اللغوي : محمد السعدي

الاخراج الفني : مصطفى جعفر

تحرير : عباس الغالبي

الاقتصاد